

غزة تختنق والعالم يشاهد بصمت أزمة وقود تشل الحياة والموت يتربص بالملايين

21-12



عدد 732

الجمعة 18 جويلية 2025



تحت مجهر «24/24» من التملك عبر القروض إلى الكراء المملّك: تحوّل جوهري في سياسة السكن العمومي

5

اخبار الميركاتو
التونسي

الترجي
الرياضي هل
تتم صفقة
معز الحاج
علي؟

النادي
الإفريقي
مغادرة
سيماكولا
نحو الإمارات

الملعب
التونسي
انتدابات
هادفة رغم
العراقيل

19

على ضوء المبادرة البرلمانية

تحويل البريد الى بنك ممكن؟



1



تعويضاً عن حرائق الغابات استعادة 1000 هكتار من المنظومات الغائية والرعية

4

الوطنية

الافتتاحية صابر الحرشاني

دعوة لإعادة التفكير في منظومة التعليم

فتوفير الإرشاد التربوي، وخدمات الدعم النفسي، هو استثمار ضروري لضمان جاهزية الشباب للامتحانات الحاسمة، ولمواجهة متطلبات الحياة الجامعية والعملية لاحقاً.

تأتي نتائج باكالوريا 2025، في هذا السياق، كدعوة مفتوحة للمجتمع التربوي، وصناع القرار، والمهتمين بالشأن التعليمي، لضرورة إعادة التفكير في الأدوار والوظائف التي يضطلع بها التعليم بوصفه منصة لصناعة الكفاءات، وصقل المهارات، وبناء الشخصية التي تستطيع أن تُبدع وتُنتج وتحل المشكلات.

في الوقت ذاته، لا يغفل هذا المشهد ضرورة تنويع المسارات التربوية لتشمل المزيد من التعليم التقني والمهني، وهو أحد الأعمدة التي يمكن أن ترفع من نسب التوظيف وتحسن من جودة حياة الشباب، مع مساهمته الفعالة في النهوض بالاقتصاد الوطني.

أخيراً، فإن الرهان الأكبر يكمن في قدرة تونس على بناء منظومة تعليمية متكاملة، تراعي التفاوتات الفردية والجغرافية، تستجيب لتطلعات الشباب، وتؤمن لهم فرص النجاح بمختلف أشكاله. هذه المنظومة ليست مهمة معزولة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بل هي جزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الشاملة التي يجب أن تستثمر في الإنسان باعتباره رأس المال الحقيقي.

و مع استمرار تحديات منظومة التعليم وظهور فجوات واضحة في نتائج البكالوريا 2025، تبرز الحاجة الملحة لفتح ورشات إصلاح تربوي موسعة خلال هذا الصيف، إذ يتطلب الوضع الراهن مراجعة شاملة للبرامج والمناهج وأساليب التدريس، مع تركيز خاص على تطوير قدرات المدرسين وتفعيل آليات التوجيه المهني والتقني.

كما يجب أن تشمل هذه الورش معالجة الفوارق الجهوية والاجتماعية التي تؤثر في تحصيل التلاميذ، إلى جانب إدماج أدوات رقمية حديثة وتعزيز الدعم النفسي والتربوي. هذه الخطوات ضرورية لتجهيز المنظومة لمواجهة متطلبات المستقبل، وضمان تعليم أكثر تكافؤاً وجوداً لجميع التلاميذ.

دورا حاسما في تحديد مدى قدرة التلميذ على اجتياز هذا الامتحان الحاسم.

و تطرح النتائج أيضاً تساؤلات حول مدى مواءمة المخرجات التعليمية مع احتياجات الاقتصاد الوطني ومتطلبات سوق العمل، إذ أن التحديات الاقتصادية الراهنة تدفع إلى ضرورة إيلاء أهمية قصوى لتطوير مهارات الشباب بما يتماشى مع متطلبات القطاعات الحيوية، ودعم المسارات المهنية والفنية إلى جانب التخصصات الأكاديمية التقليدية.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر نظام تعليمي مرن، قادر على التكيف مع التطورات التقنية والاقتصادية والاجتماعية، ويحفز التلاميذ على اختيار المسارات التي تناسب مواهبهم مع ما يحتاجه وطنهم.

كما يكشف توزيع نسب النجاح كذلك عن ضرورة تطوير برامج تدريبية قادرة على الربط بين النظرية والتطبيق، وبين ما يتعلمه الطالب في المدرسة وبين المهارات التي يحتاجها في الحياة العملية. فمن غير المنطقي أن تحظى شعب مثل الاقتصاد والتصرف بأعداد متدنية من الناجحين، مع أنها تمثل قطاعات مركزية في الاقتصاد الوطني.

ويدعو هذا الواقع إلى ضرورة مراجعة شاملة لمنهجية التدريس، ومحتوى البرامج، وأساليب التقييم، إضافة إلى تطوير قدرات المدرسين وإعادة تأهيلهم بما يتناسب مع المستجدات، حيث يمثل الصيف فرصة ملائمة لفتح ورشات الإصلاح التربوي المرتقب.

ولا يمكن أيضاً تجاهل أهمية دور الأسرة والمجتمع في دعم التلميذ، خاصة في مراحل الحسم مثل امتحان البكالوريا، فالتلاميذ الذين ينتمون إلى بيئات أسرية ومجتمعية حاضنة، غالبا ما يجدون الدعم النفسي والمعنوي الضروريين لمواجهة الضغوط، والنجاح في دراساتهم، وهو ما يبرز الحاجة إلى حملات توعية وبرامج دعم موجهة للأسر، تساعد على بناء شراكة فاعلة بين المدرسة والمنزل.

الأمر يتطلب كذلك التفكير في تعزيز الدعم النفسي والتربوي للتلاميذ خلال مراحل دراساتهم، لا سيما أولئك الذين يواجهون صعوبات تعليمية أو نفسية.

تأتي نتائج امتحان البكالوريا كل عام وكأنها مرآة تعكس واقع منظومتنا التربوية بكل ما تحمله من أوجه قوة وضعف، آمال وتحديات، وأيضاً تخوم التحولات الاجتماعية والثقافية التي تشكل مستقبل بلادنا.

دورة 2025 لم تكن استثناء، فقد جاءت حاملة في طياتها أرقاماً تطرح أمامنا تساؤلات جوهرية حول طبيعة النظام التعليمي، وأدواره المتعددة، ومسارات الشباب في هذا الزمن الذي يتسم بالتغير السريع والتعقيد المتزايد.

وعلى المستوى الكمي، سجلت الدورة الرئيسية لبكالوريا 2025 نسبة نجاح وطنية بلغت %37.08، في حين أجل حوالي %38 من المترشحين إلى دورة مراقبة لاحقة، أما الراسبون فبلغوا نحو %30.52.

الأمر الأول الذي تستوقفه الأعين هو التفاوت الواضح بين نسب النجاح في الشعب الدراسية المختلفة، فبينما تحقق شعب الرياضيات والرياضة نسب نجاح مرتفعة تتجاوز %70، نجد أن نسب النجاح في شعبي الآداب والاقتصاد والتصرف أقل بكثير، فتتراوح حول %23 و %29 على التوالي حيث يمكن ان يكون ذلك بسبب عدة عوامل تتداخل بين الاختيارات التربوية، و طبيعة البرامج التعليمية، و أساليب التدريس، وجودة الدعم المقدم للتلاميذ، وكذلك تأثير التوجيه المدرسي في مسارات التلاميذ

فضلاً عن ذلك، لا يمكن فهم هذه النتائج بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه التلميذ. فالفوارق الجهوية، والاختلافات في الظروف الأسرية، ومستوى الدعم المتوفر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الداخلية والريفية، كلها عوامل تلعب

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@avant-premiere.com.tn

24.24@avant-premiere.com.tn

الهاتف . 29 903 073



الإخراج الفني
فتحي الحرشاني

رئيس التحرير
عادل الطياري

مدير التحرير
وفاء حمزة

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

من 16 جويلية إلى 15 أوت المهرجان الوطني لمصيف الكتاب بالمكتبة الجهوية بزغوان

محمد الدريدي

من المنتظر، أن تحتضن المكتبة الجهوية بزغوان، من 16 جويلية الجاري الى غاية 15 أوت المقبل، المهرجان الوطني لمصيف الكتاب. و يهدف هذا الحدث الثقافي الذي يعد فرصة للتواصل بين القارئ والكتاب في أجواء صيفية ممتعة تركز على الأنشطة الثقافية والترفيهية إلى مزيد تشجيع الناشئة والشباب على القراءة خلال العطلة الصيفية. و سيكون الافتتاح بعروض موسيقية راقصة بالشارع الرئيسي بالمدينة تؤمنها الفرق الاستعراضية الكرنفالية وفرق «الماجورات» إضافة الى عروض للدمى المتحركة.

ويتضمن البرنامج ورشات في الكتابة الأدبية وفي رسكلة النفايات وفي الرسم والتلوين ومسرحة القصة إلى جانب التعريف بنادي زيك للإبداع الأدبي وورشات في يوغا المطالعة وعرض حكواتي موجه للأطفال بفضاء مسرح الهواء الطلق بزغوان. و سيتم، أيضا برمجة مسابقات أدبية بين العائلات وورشات تدريبية في الكتابة الأدبية ولقاء فكري حول فن القراءة وممتعة التأويل إلى جانب مداخلة حول موضوع «من الترفيه في المطالعة إلى التربية على المطالعة» ومرواحات موسيقية ولقاءات شعرية.

نفطة

تقدم في أشغال المنطقة السقوية بوادي الرتم

تتواصل أشغال تهيئة المنطقة السقوية بوادي الرتم، بنفطة، على أمل أن تكون مكوناتها جاهزة آخر شهر سبتمبر المقبل وتتمثل هذه الأشغال، المتعلقة بالهندسة الريفية، 3 مكونات رئيسية وهي مد قنوات دفع وتهيئة شبكة توزيع المياه وتركيز مبردين اثنين، لان مياه الأبار المخصصة لهذا المشروع جيولوجية حارة، وذلك بتكاليف إجمالية مقدرة ب 8,162 مليون دينار.

وتتقدم أشغال تهيئة شبكة توزيع الماء بنسبة 90 ٪ بتأخير أكثر من سنتين عن الأجل المحددة ، وتتضمن مكونات هذا القسط بناء سواقي تفوق 5050 مترا وبناء منشآت مائية بمجموع 62 منشأة وتهيئة مسالك فلاحية على طول 8 الاف متر. وتتقدم الأشغال الخاصة بتركيز مبردين للمياه بنسبة 65 ٪ وبلغت تكاليف المشروع 2,536 مليون دينار، وتتضمن أشغال الهندسة المدنية وتركيز المبردات على أعمدة فولاذية.

محمد المبروك السلامي



هي الأولى من نوعها أوريدو تونس و ليبرتا للأسفار والسياحة تطلقان شراكة استراتيجية لإثراء تجربة المعتمرين

أعلنت اليوم كل من أوريدو تونس و ليبرتا للأسفار والسياحة liberta.travel عن إطلاق شراكة استراتيجية، هي الأولى من نوعها في تونس، تم تصميمها خصيصاً لتلبية احتياجات المعتمرين. يهدف هذا التعاون إلى إحداث نقلة نوعية في تجربة رحلتهم الإيمانية وتحسينها بشكل كبير، حيث يجمع بين خبرة الشركة الرائدة في مجال الاتصالات والشركة الرائدة في السياحة الراقية و المشهود لها بتفانيها في خدمة ضيوف الرحمان. وقد تم اليوم الإعلان الرسمي عن هذه الشراكة خلال حفل توقيع يرمز إلى رؤية مشتركة والتزام راسخ بتقديم قيمة مضافة حقيقية وراحة بال تامة للمعتمرين التونسيين.

وتطبيقاً لهذه الشراكة، تدمج «ليبرتا للأسفار و السياحة liberta.travel» بداية من اليوم «جواز أوريدو للتجوال» في جميع عروضها الخاصة بالعمرة و الرحلات المنظمة للخارج، وذلك دون أي تكاليف إضافية. سيستفيد كل معتمر و ضيف من رصيد إنترنت، مما يتيح له البقاء على اتصال دائم بأهله وأحبائه، خاصة عبر مكالمات الفيديو. ولتوفير أقصى درجات الراحة، يمكن للمعتمرين والضيوف شحن خطوطهم مباشرة عبر مرافق ليبرتا للأسفار والسياحة ، الذي سيكون بمثابة نقطة خدمة أوريدو طوال مدة إقامتهم او في إحدى فروعها. وبهذه المناسبة، صرح السيد منصور راشد الخاطر ، الرئيس التنفيذي لـ« أوريدو تونس»: «في أوريدو، نضع الابتكار دائماً في خدمة حرفائنا. هذه الشراكة مع «ليبرتا للأسفار والسياحة» هي الأولى من نوعها ونحن فخورون بها. إنها تجسد حرصنا على أن نكون أقرب إلى التونسيين في أهم اللحظات في حياتهم. فمن خلال توفير الاتصال، نمنحهم راحة البال والسكينة، مما يسمح لهم بمشاركة هذه التجربة الروحانية الفريدة مع أحبائهم بكل سهولة.»

من جانبه، أضاف السيد وسام بن عامر، صاحب شركة «ليبرتا للأسفار والسياحة»: «راحة بال ضيوفنا المعتمرين هي أولويتنا القصوى. تمكنا هذه الشراكة الاستراتيجية مع أوريدو من تجاوز مفهوم الرحلة التقليدية عبر تقديم حل عملي لحاجة أساسية. إزالة عناء التفكير في الاتصالات يعني تمكين ضيوف الرحمان من التفرغ التام لجوهر رحلتهم الإيمانية. وهذه خطوة جديدة في التزامنا بتقديم خدمة لا تضاهي.» تم تصميم هذه المبادرة لضمان تجربة عمرة استثنائية لا تُنسى وأتمنى أن يتم إدراجها في باقي العروض لدى باقي الزملاء وأن يتم ادراج نفس الخدمة لحجاج البعثة التونسية.

الحمامات :

انتعاشة في الحجوزات والسياحة الداخلية في الصدارة

سامح باشا

أكد عدد من مديري النزل بالمنطقة السياحية الحمامات في تصريح لمراسلة «24/24» بنابل تسجيل انتعاشة في مؤشر الحجوزات فاقت السنة الفارطة بحوالي 20 إلى 30 ٪ وهي السنة المرجعية للقطاع السياحي.

وأكدوا استعدادهم لاستقبال الزوار بتأهيل اليد العاملة وتحسين الخدمات على مدار الـ24 ساعة لضمان إقامة مريحة للسائح، علاوة على تظافر الجهود بين مهني القطاع والسلط

المحلية لضمان محيط نظيف وآمن.

وحسب المتدخلين فإن «تونس السياحية استعادت بريقها كوجهة مفضلة للأسواق التقليدية على غرار السوق الفرنسية والانقليزية والجزائرية لكن السائح التونسي حافظ على صدارته الترتيب في مؤشر الحجوزات بنسبة فاقت الـ45 ٪ « من جانبهم، صرح عدد من السائح أن إقامتهم في تونس كانت مريحة ويشعرون بالألفة، مؤكدين استمتاعهم بجمال طبيعة بلادنا. كما عبروا عن ارتياحهم لمستوى الخدمات وتنوع الأنشطة المقدمة خلال إقامتهم بالنزل.

بالتعاون مع مصالح الطب البيطري الشركة الاهلية «مراعي» تتابع الوضع الصحي للابل يقبلي

انطلقت الشركة الاهلية «مراعي» برجين معنوق بولاية قبلي، بالتعاون مع مصالح الطب البيطري، في تنفيذ سلسلة من الزيارات الميدانية لمربي الابل و للقطعان المنتشرة قرب نقاط المياه بصحراء المنطقة.

و تهدف هذه الزيارات لمتابعة الوضع الصحي للابل وتقديم النصائح للمربين حول التقنيات المتطورة للتربية والنهوض الإنتاج، خاصة أن قطاع الإبل بمنطقة رجين معنوق يعتبر من القطاعات التي تساهم في الدورة الاقتصادية و توفير كميات هامة من الوبر واللحوم الحمراء والحليب البيولوجي والذي بالإمكان تثمينه باعتباره من المنتجات المطلوبة عالميا.

وستكون هذه الزيارات الميدانية الاسبوعية قرب المشارب المنتشرة بالصحراء أين تتجمع أغلب القطعان سواء التي يرعاها الرعاة او التي ترعى وحدها، وذلك بالتواصل مع المربين المنخرطين في مراعي والتعرف على الإشكاليات والنقائص التي تعترضهم، والعمل على وصول المعلومة إليهم خاصة حول الإمكانات المتاحة لتطوير القطاع إضافة إلى مراقبة الأمراض التي قد تصيب القطيع، وخاصة المعدية منها، والتدخل العلاجي لمقاومتها، وكيفية استعمال الادوية، والطرق السليمة لتقديم الوجبات التكميلية التي تساعد في تسمين النوق و القعدان.

و للإشارة فإن الشركة الأهلية «مراعي» تعمل على تجميع حليب النوق وبسترته وتجفيفه وتجميع الوبر وتحضيره للتصنيع، وكذلك تنظيم قطاع بيع لحوم الإبل، واستغلال مخلفات الواحة في توفير حاجيات القطيع من الأعلاف.

محمد المبروك السلامي



تعويضاً عن حرائق الغابات استعادة 1000 هكتار من المنظومات الغابية والرعية

جلال العرفاوي

يتواصل تنفيذ جملة من مشاريع إعادة تشجير الغابات التي تضررت من الحرائق على غرار مشروع إصلاح النظم الإيكولوجية للغابات المتدهورة في تونس بهدف استعادة 1000 هكتار من المنظومات الغابية والرعية عن طريق البذر المباشر بعد موسم أمطار مقبول والذي يشمل 6 ولايات وهي بنزرت وباجة وجندوبة وسليانة وبن عروس ونابل.

ثروة غابية على مساحة 5.7 مليون هكتار

تبلغ مساحة الغابات في تونس بـ 5.7 مليون هكتار وهي بذلك تمثل 34 % من المساحة العامة للبلاد وتوزع بين 1.25 مليون هكتار غابات و 4 مليون هكتار مراعي و 450 ألف هكتار منابت حلفاء وتستأثر الدولة بملكية 90 % من الغابات في حين لا يملك القطاع الخاص سوى 10 % منها كما تعد بلادنا 17 حديقة وطنية و 27 محمية طبيعية . ويبلغ عدد سكان الغابات نحو مليون ساكن وهو ما يعادل 7 % من مجموع السكان وتساهم الغابات بـ 1.33 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتؤمن 14 % من الناتج المحلي الفلاحي ومثلها من مخرات الطاقة في حين تقدر القيمة الاقتصادية للغابات والمراعي سنويا بنحو 100 مليون دينار. وتعد الغابة ثروة طبيعية ثرية ومتنوعة بالمنتجات الطبيعية وهي تمثل درعا ضد المتغيرات المناخية حيث تمكن من الحد من التأثيرات السلبية للاحتباس الحراري وتساهم في حماية التربة من الانجراف . كما تعد الغابات أيضا مورد رزق لآلاف من سكان المناطق الريفية والغابية حيث توفر قرابة 6 مليون يوم عمل سنويا وخاصة للفئات الهشة ذلك أن 40 % من هؤلاء السكان يتأثرون دخلهم أساسا من الغابات حيث يعتمدون على استغلال منتجاتها مثل الصنوبر والفلين والزعتر والإكليل الجبلي والزان والسرو

والعرعار والخروب والزقوقو والبندي إلى جانب العسل والفطر الجبلي كما تمنح للأسر وخاصة النسوة فرصة استغلال النباتات لتقطيرها واستخراج الزيوت وبيعها إضافة إلى إمكانية صناعة الفحم انطلاقا من المخزون الهام للحطب المتوفر بالغابات وتوفير مداخيل إضافية لتحسين مستوى عيشهم وذلك ضمن إدماجهم ضمن مشاريع تنموية كالمشروع الياباني للتصرف المندمج في الغابات ومشروع للتصرف المندمج في المناطق الأقل نموا الممول من قبل البنك العالمي إضافة إلى مجامع التنمية الفلاحية.

اعتداءات متواصلة على الغابات

تسجل سنويا اعتداءات متكررة ومتنوعة على الملك الغابي تتمثل أساسا في قطع وسرقة أغصان الأشجار الكبيرة والصغيرة على حد سواء لاستعمالها في صناعة الفحم وخاصة من أشجار الزيتون غير أن هذه الاعتداءات كثيرا ما تعجز مصالح الغابات على التصدي إليها وذلك بسبب أزمة الحراس حيث تحتاج الغابات اليوم إلى أكثر من 13 ألف حارس غابات غير أن عددهم اليوم لا يتجاوز 7500 حارس من بينهم 5150 حارس غابات و 123 حارسا لسباسب الحلفاء و 212 حارس صيد و 256 حارس برج مراقبة . وتسببت الحرائق بمنطقة « ملولة » من معتمدية طبرقة في تدمير حوالي 400 هكتار من غابات الصنوبر الحلبي التي تتميز بها المنطقة والتي تعد قرابة 5 آلاف هكتار . وتعتبر ولاية جندوبة ضمن المناطق الأكثر تضررا حيث خسرت في سنة 2019 أكثر من 3200 هكتار من الغابات وتصدرت المرتبة الأولى في سنة 2020 بـ 148 حريقا وفقدت في سنة 2021 أكثر من 3500 هكتار . وخلال سنة 2024 تم تسجيل 436 حريقا أدت إلى إتلاف 5687 هكتارا. وهموما بلغ إجمالي المناطق الغابية المحروقة في

تونس حوالي 56 ألف هكتار أي ما يعادل 4.7 % من إجمالي مساحة الغابات في البلاد .

مخطط خماسي لتشجير الغابات

يتطلب تجديد الكساء الغابي فترة زمنية لا تقل عن 5 سنوات كما أن كلفة الهكتار الواحد يفترض توفير تمويلات تتراوح بين 20 و 50 ألف دينار وهو ما يعني أنه ولإعادة إرجاع الغابة إلى سالف عهدها يجب استثمار حوالي 9 آلاف دينار كما أن الأشجار لن تعود للنمو مجددا بعد الحرائق إلا بعد 20 سنة. وقد تم خلال السنة الماضية 2024 تشجير سوى 5447 هكتار من الغابات ، ويتواصل خلال السنة الحالية 2025 تنفيذ مشروعين يهتم الأول باستعادة النظم الإيكولوجية للغابات المتدهورة في تونس واستصلاحها والذي ينتهي سنة 2030 وسيستفيد منه 37 ألف من سكان الغابات موزعين بين 25 ألف بجندوبة و 12 ألف بالقصرين حيث سيتم اعتماد التواجد المتواصل خلال فترة الحرائق في المجال الغابي سواء عن طريق أعوان الغابات أو المتطوعين لمعاودة جهود الدولة في حماية الثروة الغابية ، أما الثاني فيشمل مفعليات إعادة تشجير الغابات التونسية التي تضررت من الحرائق وذلك بالشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية ومع الإدارة العامة للغابات حيث سيتم في مرحلة أولى زراعة 11 ألف شجرة « كلاتوس » بمنطقة سجنان كجزء أول من برنامج شامل لإعادة تشجير الغابات وذلك بغراسة ما يقارب 100 ألف شجرة في جميع أنحاء الجمهورية خلال سنوات 2024 — 2025 — 2026 . كما يشمل البرنامج الوطني للغابات والمراعي ومشاريع التنمية غراسة 6.7 مليون شتلة إضافة إلى 2.3 مليون شتلة في إطار الشراكة مع المجتمع المدني والشركات والبنوك والبلديات.

تحت مجهر «24/24» من التمليك عبر القروض إلى الكراء المملّك: تحول جوهري في سياسة السكن العمومي

اعداد : مفيدة عياري

معاليم الكراء كدفعة نحو التملك النهائي. تختلف مدة الكراء بحسب العقد، وتتراوح عادة بين 15 و 20 سنة. خلال هذه المدة، لا ينظر إلى الكراء كدفع مستمر يضيع، بل كاستثمار مباشر في ملكية المسكن.

الفرق الجوهري بين هذا النموذج والنموذج القديم هو أن المواطن لا يحتاج قروضا كبيرة بنسب فوائد مرتفعة، ولا يواجه شرط ضمانات تضطره للتضحية بجزء كبير من دخله. أما الدولة، فتستمر في تقديم الدعم وتسهيل الإجراءات، بينما يتم توزيع مسؤوليات التملك تدريجيا عبر فترة الكراء، ما يحافظ على التوازن المالي للسكان.

وبفضل الاستقرار الذي توفره هذه الصيغة، يتمكن المواطنون من التوجه نحو استثمار منازلهم وتهيتها على نحو يلبي احتياجاتهم. كذلك يتم ربط هذه الصيغة بنقاط لمواكبة الورش العمراني والتأمين على السكن، مما يخلق حالة من التكامل التنظيمي والاجتماعي.

مشروع الزهروني: انطلاقة عملية نموذج جديد

اختارت الدولة أن تبدأ بتطبيق هذه الفكرة في العاصمة، من خلال إطلاق مشروع «إقامة أكاسيا» بحي الزهروني. يضم المشروع 100 وحدة سكنية اجتماعية تم تنفيذها على مساحة تقارب عن 3550 متر مربع. ويمثل هذا المشروع إعلاناً ملموساً على بدء مرحلة جديدة في مقاربة السكن العمومي.

اهتمام الوزارة بهذا المشروع كان ظاهراً، إذ أشرف عليه مباشرة من وزارة التجهيز والإسكان، وتم تمويله بالتعاون مع البنك الدولي، وهو ما يدل على ثقة المؤسسات الدولية في جدية ونجاح التجربة. كما أن المشروع قد تم تنفيذه وفق جدول زمني محدد، وبأسلوب يهدف إلى شفافية الإجراءات وسهولة التسجيل والتزويد بالمعلومات للمستفيدين.

ومن التزامات الدولة، أن كل جزء من جزء الكراء المدفوع يتحول إلى قيمة تمليك بنهاية العقد، من دون أي

تمثل أزمة السكن في تونس منذ سنوات طويلة أحد أبرز الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية. يعاني جزء كبير من المواطنين، خصوصاً من ذوي الدخل المحدود والمتوسط، من صعوبة الحصول على مسكن ملائم أو امتلاكه بصفة نهائية. واستمر الوضع هكذا بسبب اعتماد الدولة التقليدي على صيغة التمليك عبر القروض البنكية، والتي أثبتت محدوديتها في مواجهة الواقع المتغير والتحديات الحقيقية التي يعيشها الناس.

في الماضي، جذبت القروض البنكية الكثيرين من خلال عرض تمليك المسكن. بدا هذا الحل وسيلة فعالة لكثير من العائلات الباحثة عن الأمان والاستقرار، ولكنه سرعان ما تحول إلى عبء كبير. فالبنوك وغيرها من مؤسسات الإقراض كانت تفرض ضمانات مالية صارمة، وشروطاً مطلوبة مثل دخل قار، وفترة زمنية طويلة لسداد القرض، قد تمتد أحياناً إلى 25 سنة إضافة إلى ذلك، تراوحت نسب الفائدة بين مرتفعة جداً ومرتفعة، ولا يمكن أن يتحملها المواطن العادي. ونتيجة لذلك، ظل المواطن محاصر بين سداد القرض وضيق المعيشة، حتى صار حلم التمليك بعيد المنال.

هذا الواقع أوجد فجوة واضحة في القدرة على التملك العقاري. ورغم الإعفاءات والإعانات من الدولة، كان التمليك عبر القروض لا يزال بعيداً جداً عن متناول شريحة واسعة من التونسيين. وهنا برزت الحاجة إلى نموذج جديد يعيد الحلم للسكن ويخفف العبء المالي. ومن هذا المنطلق ظهرت «صيغة الكراء المملّك» كبديل جذري، يمثل تحولاً نوعياً في سياسة الإسكان العمومي.

الكراء المملّك: صيغة مبتكرة تناسب الجميع

تقوم فكرة الكراء المملّك على وجوب كراء المسكن من قبل المواطن لفترة مدتها محددة، مع اقتطاع جزء من



بنك الدولة، بما يتيح له تخصيص موارد أكبر لتمويل مشاريع اقتصادية وتنموية. كما أن عائدات الكراء المملّك سيتم تداولها داخل القطاع العقاري، ما يحفز الاستثمار فيه ويضاعف من فرص النمو العمراني المدروس.

وفي العموم يشكل التحول من التمليك عبر القروض البنكية إلى الكراء المملّك منعطفاً استراتيجياً في السياسة السكنية في تونس. وتجربة «إقامة أكاسيا» في الزهروني هي بداية نموذج جديد، يراعي واقع المواطن ويوازن بين تمويل الدولة وحقوق المستفيدين كما ان استعداد الحكومة لتبني تلك الصيغة وتعميمها يدل على وعي بنيوي بمحنة المواطن ويثبت أن السكن حق وليس امتيازاً.

وفي ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن وصف هذا التوجه بأنه «تحول اجتماعي تنموي»، يضع الإنسان في محور المقاربة، ويعيد الثقة بين الدولة والمواطن من خلال إجراءات ملموسة وعادلة.

ومع إرساء هذه التجربة وتعميمها، تصبح تونس أمام فرصة حقيقية لبناء نموذج سكني يضمن العدالة والكرامة لكل مواطن، ويضعها على طريق التقدم العمراني والاجتماعي المنشود.

قدرة المواطن. وهذا ما كان محل تقدير وأيضاً محل انتقاد للمبادرات السابقة التي اعتبرها البعض مجرد تكرار لطرق تملك عقيمة.

آفاق المستقبل: نحو تعميم التجربة وتعزيز القدرات

تبدو الخطوة القادمة للدولة واضحة في خطتها المستقبلية: تعميم تجربة الكراء المملّك على ولايات أخرى، وتوسيع دائرة المستفيدين ومن بين المسارات المتوقعة:

*** إصدار قوانين وتنظيمات جديدة تحمي حقوق الساكنين وتلزم الدولة بضمانات واضحة حول عملية التملك بعد انتهاء فترة الكراء.

*** تطوير أنظمة إلكترونية لتبسيط التسجيل، وتعزيز الشفافية في اختيار المستفيدين، وضمان توزيع عادل للمشاريع بين الجهات.

*** تعزيز الشراكة مع مؤسسات مالية وتنموية دولية لضمان توفير التمويل اللازم بسرعة تتجاوز العقبات البيروقراطية.

*** دراسة إمكانية إدراج فئة المستأجرين الحاليين في مشاريع سكنية تعمل بصيغة الكراء المملّك، ما يفتح الباب نحو تنمية حضرية أكثر توازناً.

ومن الناحية المالية، يُتوقع أن هذه المنظومة تقلص ضغط القروض على

تلاعب أو رسوم خفية. وهذا ما عزز ثقة المواطنين في المشروع وأتاح للعديد من الأسر التسجيل، سعياً لتحقيق الاستقرار والحلم بامتلاك السكن.

إشادة بالتوجه الحكومي: خطوة نحو العدالة الاجتماعية

يُحسب للحكومة الحالية أنها امتلكت الجرأة لتغيير الاتجاه السابق الذي ثبت عدم ملاءمته لجميع المواطنين، خاصة تلك الفئات المحرومة من التمليك البنكي. فهذه التجربة وكما يقول الكثير من المراقبين، تمثل نهاية لحقبة كانت فيها الدولة تتركس دعمها فقط للمنخرطين في السوق البنكيين، بينما تهمل فئات قادرة لكنها عالقة بين التكاليف المرتفعة وصعوبة الإجراءات.

وتعكس هذه المبادرة التزام الدولة بالعدالة الاجتماعية وتمكين الجميع من حق السكن، في إطار من الشفافية والإجراءات المنظمة ورغم أن المشروع بعدد محدود في المرحلة الأولى، فإن التجربة أثبتت جدارتها، وهذا يشجع على تطبيقها في ولايات أخرى وعلى نطاق أوسع.

كما أن إشادة المواطنين بالإجراءات الحكومية ومتابعة الإعلام الوطني والجهات الأكاديمية لهذا المشروع، يعكس أنه تحول جوهري في استراتيجيات الإسكان، وخصوصاً في منحه فرصة للتمليك دون أعباء فوق

سفارة الهند بتونس تشارك في معرض الأغذية الدولي لإفريقيا 2025

شاركت سفارة الهند بتونس في معرض الأغذية الدولي لإفريقيا 2025 (IFSA)، الذي أقيم في الفترة من 9 إلى 11 جويلية 2025 في قصر المعارض بالكرم، بتونس. عرض الركن الهندي في هذا الحدث التراث الطهي الغني للهند وصناعة الأغذية النابضة بالحياة، مما يوفر للزوار رحلة أسرة عبر المأكولات الإقليمية المتنوعة في البلاد - من النكهات القوية للبنجاب إلى شاي أسام الشهير.

وكان من أبرز ما في المشاركة هو التفاعل الدبلوماسي حيث رحبت سفيرة الهند، سعادة الدكتورة ديفيانى أوتام خراجادي، بحرارة بسعادة السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات، في الجناح الهندي. وقدمت السفيرة جولة طهي غامرة، مسلطة الضوء على تراث التوابل التقليدي في الهند إلى جانب الابتكارات في تصنيع الأغذية، إلى جانب وصف لتكنولوجيا تصنيع الأغذية الهندية. وتضمن الحدث عروضاً توضيحية، بما في ذلك المعدات الحديثة مثل آلات المثلجات، مع توصيات قدمتها شركة R&D Engineers، ممثلة بالسيد ديباك بامنانى.

حضرت أيضاً شركة Indo-Arab Trading Privat Limited العاملة في مجال تجارة الأغذية والخدمات التجارية، ممثلة بالسيد باسل برادعية. وكان من بين الزوار الآخرين السيد براجيث موركوث، المدير التنفيذي لشركة Golden Praxis، وهي شركة تقدم دعماً تسويقياً شاملاً لإطلاق العلامات التجارية والتوزيع وتجارة التجزئة.

زار الجناح الهندي سفراء وكبار الشخصيات وعشاق الطعام، مما أتاح نقاشات حول فرص التعاون في مجال التصنيع الزراعي، وتصدير الأغذية، وآلات تصنيع الأغذية، والزراعة المستدامة. وأكدت هذه المشاركة على الدور المتنامي للهند في الاقتصاد الغذائي العالمي، والتزامها بتعزيز شراكات التجارة والتنمية مع الدول الأفريقية، وخاصة تونس. وتؤكد سفارة الهند بتونس التزامها بتعزيز التعاون الهندي الأفريقي من خلال مبادرات تجمع بين الثقافة والابتكار والازدهار المشترك.



لبحث فرص التعاون بين القطاع الخاص في البلدين

رئيس كونكت الدولية يلتقي سفيرة المانيا بتونس

الفرص لتعزيز التعاون الاقتصادي بين تونس وألمانيا وشملت المواضيع التي تمت مناقشتها سبل تطوير المبادلات التجارية بين البلدين عبر مؤسسات القطاع الخاص وتيسير وصول المؤسسات التونسية الى السوق الألمانية كما تم الحديث حول الاستثمار الصناعي بين البلدين عبر بناء شراكات في المجال بين الشركات التونسية ونظيراتها الألمانية.

ولتمكين المؤسسات التونسية من الحصول على القدرات التي تؤهلها لدخول السوق الألمانية وباقي اسواق الاتحاد الاوروبي وتسريع فرص وصول الشركات التونسية الى المعايير الأوروبية والدولية عبر تقوية نسق نموها تم التباحث حول سبل دعم تحسين فرص الحصول على التمويلات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف المهمة كما تم تقديم صورة عن مناخ الأعمال في تونس وما يوفره من حوافز للمستثمرين لتشجيعهم على العمل في بلادنا.

وتم خلال اللقاء تحديد القطاعات ذات الأولوية لبناء شراكات استثمارية فيها بين المؤسسات الألمانية والتونسية وهي الطاقات المتجددة، ومعالجة المياه المستعملة، والتكنولوجيا الرقمية

في اطار التزامها بالبحث عن افاق اوسع للاقتصاد التونسي تواصل كونكت الدولية ربط الصلة مع شركاء تونس لتمتين التعاون والشراكة الاقتصادية وذلك معاضدة لجهود الدولة .

في هذا الاطار التقى السيد طارق الشريف رئيس كونكت الدولية يوم الثلاثاء 15 جويلية 2025 بمقر المنظمة بسعادة سفيرة جمهورية ألمانيا الاتحادية في تونس السيدة إيزابيث وولبرز، وقد حضر هذا اللقاء السيد اصلان بالرجب رئيس كونكت . تركزت المحادثات بين رئيسي كونكت الدولية وكونكت وسعادة سفيرة المانيا الاتحادية حول كيفية تكثيف

وأكد السيدان طارق الشريف واصلان بالرجب وايضا سعادة سفيرة المانيا بتونس الرغبة مشتركة في المضي قدماً نحو شراكة اقتصادية منظمة ومستدامة وذات منفعة متبادلة بين تونس وألمانيا.

والابتكار وصناعة الأدوية، وغيرها من القطاعات كما تم الاتفاق على العمل على تنظيم حضور مؤسسات البلدين بصفة مشتركة في عديد الفعاليات الاقتصادية العالمية اضافة الى تنظيم بعثات تجارية إلى كلا البلدين.

على ضوء المبادرة البرلمانية

تحويل البريد الى بنك ممكن؟

صابر الحرشاني

أعادت مبادرة برلمانية الحديث من جديد حول فكرة تحويل البريد إلى بنك يلعب دورا محوريا في تحقيق الإدماج المالي ومدى تحققها على أرض الواقع.

وفي ظل أزمة اقتصادية خانقة وتراجع كبير في قدرة البنوك التجارية على الوصول إلى كافة شرائح المجتمع، عاد مقترح تحويل البريد إلى بنك لي طرح نفسه كخيار استراتيجي قد يغير خارطة الخدمات المالية في تونس.

أهداف و مهام «البنك البريدي»

المبادرة، التي تقدم بها نواب من مجلس الشعب و تعهدت بها لجنة المالية و الميزانية قبل اسبوعين من نهاية الدورة البرلمانية الحالية، تتضمن احداث منشأة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي يطلق عليها اسم «البنك البريدي» لتكون شركة متفرعة عن البريد التونسي.

ويهدف البنك البريدي وفق النص الجديد المقترح أن يكون وسيلة فاعلة و اساسية لدعم الإدماج المالي من خلال توفير الخدمات و المنتجات المالية لفائدة الفئات الاجتماعية التي لا

يشملها النظام البنكي القائم من ذوي الدخل الضعيف جدا و الضعيف و المتوسط بمقابل تفاضلي خاص، كما يقترح الفصل الثالث من المبادرة ان يضع البنك البريدي المزمع احداثه على ذمة حرفائه شبكة ممتدة من المقرات و المكاتب على كامل تراب الجمهورية سهلة النفاذ خاصة في المناطق التي توجد فيها تغطية بنكية ضعيفة او لا توجد بتاتا.

و تتمثل مهام البنك البريدي المزمع احداثه في فتح الحسابات الجارية و حسابات الادخار، و التصرف في وسائل الدفع، و القيام بالعمليات المتعلقة بالتحويلات المالية، و الصرف اليودي و الصرف الاالي المباشر، و صرف العملة الاجنبية حسب التشريع الجاري به العمل اضافة الى اسناد القروض و التصرف في الاموال الموضوعة على ذمته.

المقترح قيد الدرس

و الملفت في هذا المقترح أن وزارة تكنولوجيا الاتصالات لم تعارض الفكرة في حد ذاتها، بل أبدت انفتاحا واضحا على مبدأ تقديم البريد لخدمات بنكية، معتبرة أن النقاش لا يدور حول المشروعية، بل حول الشكل الأمثل

لتنفيذ ذلك.

وقد صرح الوزير سفيان الهميسي خلال جلسة عامة عقدها البرلمان يوم 15 نوفمبر من السنة الماضية، أنه «لا وجود لاختلاف حول توفير البريد التونسي لخدمات بنكية»، مشيرا إلى قدرة المؤسسة على تحقيق الإدماج المالي بفضل ما تمتلكه من إمكانيات لوجستية وانتشار جغرافي واسع.

لكن الوزير شدد على أن الإشكال لا يتعلق بالهدف بل بالطريقة، موضحا أن هناك عدة سيناريوهات قيد الدراسة، أبرزها إحداث بنك بريدي جديد، أو تحويل البريد إلى مؤسسة بنكية، أو الدخول في شراكة مع بنك قائم مع تمكين البريد من سلطة القرار داخله. وهي سيناريوهات، حسب تعبيره، يمكن أن تحقق نفس الغاية المتمثلة في «دمقرطة الخدمات البنكية» وجعلها في متناول الجميع.

وجرى تأكيد هذا التوجه في رد كتابي ايضا قدمته الوزارة في أفريل 2025 إلى أحد نواب مجلس نواب الشعب، واعتبرت فيه أن مشروع البنك البريدي «ملف استراتيجي» يتطلب دراسة معمقة من قبل جميع الهياكل المعنية، ضمن رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التوازنات المالية للدولة، والتوجهات

الوطنية في القطاع البنكي، ومدى جاهزية البريد على المستوى القانوني والهيكلية، خاصة فيما يتعلق بقدرة المؤسسة على إسناد القروض والتعامل مع مخاطر الاستخلاص.

كما كشفت الوزارة عن خطوة عملية تمثلت في الترخيص للبريد بالمساهمة في رأس مال بنك تونس والإمارات، في إطار مقارنة تدريجية تسمح بالتموقع البنكي دون اللجوء إلى قفزات غير مدروسة.

فرصة أم عبء؟

وفي نظر عدد من المتابعين، فإن تحويل البريد إلى بنك يمثل فرصة حقيقية لتوسيع قاعدة الخدمات المالية في تونس، وإدماج فئات مهمشة في الدورة الاقتصادية الرسمية، فعدد كبير من التونسيين، خاصة في الأرياف، لا يمتلكون حسابات بنكية ولا يتعاملون مع المؤسسات المالية بسبب تعقيد الإجراءات أو ارتفاع التكاليف أو بعد المسافة. وفي هذا السياق، يمكن أن يشكل البريد، بثقة المواطن فيه وشبكته الواسعة، رافعة قوية لعملية الإدماج المالي.

لكن هذا التحول ليس بلا مخاطر، فالمؤسسة في وضعها الحالي لا تبدو

على اتم الجاهزية تقنيا و وظيفيا للعب دور مصرفي كامل، ذلك ان التحول إلى بنك يتطلب رقابة مشددة من البنك المركزي، وتعديلا هيكليا في أنظمة الحوكمة والمخاطر. وبالتالي فإن أي تسرع في التنفيذ قد يحول المشروع إلى عبء إضافي على مؤسسة عمومية تسعى أصلا إلى معالجة اختلالاتها الداخلية.

ولعل ما يزيد من تعقيد المسألة هو أن موارد الادخار التي يديرها البريد اليوم تعتبر من بين الأدوات التي تعتمد عليها الدولة لدعم المالية العمومية، وهو ما يجعل المساس بها أو تحويل وجهتها إلى تمويل القروض قرارا لا يخلو من الحساسية السياسية والمالية.

جدوى... بشرط

وليست بلادنا الوحيدة التي فكرت في استغلال شبكة البريد في تقديم خدمات مالية مشابهة للبنوك، حيث سبقتنا تجارب دولية عديدة ففي فرنسا، تم إنشاء بنك البريد سنة 2006، وأصبح اليوم من بين المؤسسات المالية الكبرى التي تقدم خدمات شاملة، وفي المغرب، تم إطلاق «بريد بنك» منذ سنة 2010، وهو يحقق انتشارا لافتا خصوصا في المناطق النائية كما شرعت مصر بشكل تدريجي في تحويل هيئة البريد إلى مؤسسة مالية متكاملة.

وتؤكد هذه التجارب أن الفكرة قابلة للتنفيذ، لكنها في الوقت نفسه تظهر أن النجاح يتطلب تدرجا واضحا، واستثمارا كبيرا في البنية الرقمية والتأطير البشري، إضافة إلى توفر الإرادة وضبط الإطارين القانوني والتنظيمي المناسبين.

وان تبدو بلادنا تأخرت في هذا المجال، فانها تمتلك اليوم فرصة حقيقية لتدارك الفجوة، خاصة وأن التحول الرقمي بدأ يفرض واقعا جديدا على المؤسسات المالية. وإذا ما تم تحويل البريد إلى بنك بشروط مدروسة، فقد يتحول إلى أداة جيدة لمحاربة الإقصاء المالي، وتحقيق التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة، وتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة بكلفة معقولة.



ليتم الإذن بإحالتها على مصالح الطب الشرعي بمستشفى شارل نيكول، ومباشرة بحث أمني حول ظروف وأسباب هذا الحادث الأليم.

في الستة أشهر الأولى لسنة 2025 حجز بضائع مهربية بقيمة فاقت 115 مليون دينار

في إطار مجهودات مكافحة التهريب على كامل التراب الوطني، تمكنت وحدات الحرس الديواني بكل من تونس وجندوبة وسوسة وقفصة ومدنين وصفاقس من حجز كميات هامة من البضائع المهربية بقيمة 115.7 مليون دينار دون اعتبار قيمة وسائل النقل المعدة للتهريب. وتتمثل أهم عمليات الحجز في ضبط كميات هامة من المواد المخدرة من الكوكايين والقنب هندي التي تزن إجمالاً ما يفوق 50 كغ بقيمة تناهز 15 مليون دينار، كما تم حجز كميات من السجائر المهربية بقيمة 5 مليون دينار و مبالغ من العملة الأجنبية والدينار التونسي بقيمة 2.6 مليون دينار وكميات من الذهب والمرجان بقيمة 2.4 مليون دينار ومن الملابس الجاهزة بقيمة 5 مليون دينار. كما تم حجز كميات من قطع غيار ومحركات السيارات المهربية بقيمة 4.2 مليون دينار و من الفواكه الجافة المهربية بقيمة 2.7 مليون دينار والمواد الغذائية بقيمة 2.8 مليون دينار. وتم أيضاً حجز كميات هامة من الهواتف الجوالة المهربية وتوابعها بقيمة 7 مليون دينار و كمية من الأجهزة الالكترونية بقيمة 2 مليون دينار.

بنزرت

وفاة شاب غرقاً في «دار الجنة»

شهد شاطئ منطقة دار الجنة، التابعة لمعتمدية بنزرت الجنوبية، وفاة شاب يبلغ 34 سنة من العمر، أصيل جندوبة، غرقاً في الشاطئ. وحسب مصدر مسؤول فإن الغريق تحول إلى الشاطئ رفقة اثنين من أصدقائه، وفي غفلة منهما غرق حيث قاموا بإخراجه على حافة الشاطئ. إثر ذلك تحولت وحدات الحماية المدنية على عين المكان حيث حاولت فرقة الإسعاف إنقاذه إلا أنه فارق الحياة. وقد أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية ببنزرت برفع الجثة وتحويلها إلى المستشفى الجامعي الحبيب بوقطفة لعرضها على الطب الشرعي لتحديد الوفاة.

قفصة

العثور على جثة امرأة داخل منزلها

إثر ورود مكالمة على منطقة الأمن الوطني بقفصة تُفيد بالعثور على امرأة ، في العقد السادس من عمرها ، مفارقة الحياة داخل منزلها بأحد أحياء قفصة. تعهدت فرقة الشرطة العدلية بقفصة بالبحث في ملابسات الحادثة. وبعد إجراء المعاينات الأولية، تبين أن الهالكة تعرضت لإصابة بليغة على مستوى الجبين تسببت في وفاتها. وبمباشرة الأبحاث وسماع جميع الأطراف، تم حصر الشبهة في شخصين وهما ابنتها بالتبني وشخص آخر، من مواليد 1993، صادرة في شأنه 5 مناشير تفتيش وقد أثبتت التحريات توجهه إلى منزل الضحية ليلة الواقعة. وشرعت وحدات الشرطة العدلية في استنطاق الموقوفين ، ولا تزال الأبحاث متواصلة مع مختلف الأطراف.

تونس

4 سنوات سجنًا لعدل منفذ

أصدرت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس حكماً بالسجن لمدة 4 سنوات على عدل منفذ بتهمة الاستيلاء على أموال خاصة. وجاء هذا الحكم بعد تقديم شكوى من شخص اتهم فيها العدل المنفذ بالاستيلاء على أمواله عبر تنفيذ حكمين قضائيين لصالحه، تجاوزت قيمتهما 80 ألف دينار.

في رحاب العدالة: اعداد : محمد مبروك السلامي

جرجيس

وفاة شاب في اصطدام سيارة بدراجة نارية

جد حادث مرور أليم بوسط مدينة جرجيس، من ولاية مدنين، وتمثل في اصطدام بين سيارة خفيفة بدراجة نارية من نوع "فيسبا" كان على متنها شابان. وقد أسفر الحادث عن وفاة شاب على عين المكان، في حين تعرض الشاب الثاني لإصابات بليغة استوجبت نقله إلى المستشفى الجهوي بمدنين وهو في حالة حرجة.

قبلي

حريق باحدى المقاسم بالفوار

اندلع حريق ضخم في هنشير البلجيكي، إحدى واحات الفوار، على مستوى طريق المنطقة السقوية المحدث، أسفر عن اتلاف أكثر من 120 من رؤوس نخيل «دقلة النور»، وسط حالة من الاستنفار في صفوف الأهالي خاصة بعد امتدت أسنة النيران بسرعة نتيجة الرياح، متسببة في خسائر فادحة بالواحة.

تونس

الحكم على الخطيب الإدريسي بـ 22 سجنا

أصدرت الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس ابتدائيا حضوريا حكما بالسجن مدة 22 عاما في حق الخطيب الإدريسي ومتهمين آخرين محالين بحالة إيقاف و بحالة فرار من أجل التحريض على الانضمام إلى تنظيم إرهابي والقتال في صفوف التنظيمات الإرهابية في سوريا. وكانت السلطات القضائية أذنت سنة 2023 بإيقاف الخطيب الإدريسي صحبة متهمين اثنين آخرين بجهة سيدي علي بن عون، من ولاية سيدي بوزيد، فيما تقرر إحالة ثلاثة متهمين آخرين بحالة فرار، وذلك لمحاكمتهم من أجل الدعوة للانضمام الى تنظيمات إرهابية والسفر إلى سوريا للقتال في صفوف التنظيمات الإرهابية المتواجدة هناك.

مدنين

حريق في سوق الملابس المستعملة

تمكنت فرق الإطفاء التابعة للإدارة الجهوية للحماية المدنية بمدنين من إخماد حريق اندلع في سوق الملابس المستعملة بمدنين دون أن يخلف خسائر بشرية. وقد حال تدخل الحماية المدنية دون انتشار النيران ووصولها الى السوق المجاور للملابس الجاهزة والاعطية والستائر. كما اندلع في نفس اليوم حريق بسيارة رابضة بالمستشفى الجامعي بمدنين، والذي لم يخلف أضرارا بشرية.

في الطريق الرابطة بين برج العامري و مجاز الباب حادث مرور يسفر عن 3 ضحايا

أسفر حادث انقلاب شاحنة جدّ على الطريق الوطنية رقم 5 الرابطة بين برج العامري ومجاز الباب، على مستوى مدخل مدرسة الطيران المدني، عن وفاة 3 أشخاص من نفس العائلة. وتمثلت صورة الحادث في انقلاب شاحنة خضر وغلّال واصطدامها بسيارة خفيفة، ما تسبّب في وفاة ركاب الشاحنة، وهم زوجان وطفلهما، على عين المكان، فيما لم تسجل أية إصابات في صفوف ركاب السيارة الخفيفة. وقد تدخلت الحماية المدنية لمعاينة جثث الزوجين وطفلهما وتسليمها إلى أعوان الحرس المروري،

الفن التونسي يتصدر المشهد في الدورة 52 لمهرجان المنستير الدولي

في دورة جديدة تحمل نَفَسًا محليًا واضحًا، يفتح مهرجان المنستير الدولي أبوابه لجمهوره من 19 جويلية إلى 14 أوت 2025، في نسخة اختارت أن تحتفي بالفنان التونسي وتمنحه موقع الصدارة ضمن مختلف العروض والبرامج. وتُقام هذه الدورة في فضاء قصر الرباط، رمز المدينة التاريخي، والذي يتحول سنويًا إلى نقطة إشعاع فني وثقافي على الساحل التونسي.

وقد أكدت الهيئة المديرة للمهرجان، إلى جانب اللجنة الفنية، أن هذه الدورة تنطلق من رؤية فنية تراهن على الخصوصية التونسية، وتُعَلِّي من شأن الإنتاج المحلي في مجالات الموسيقى والمسرح والسينما. وأوضح معز عباس، رئيس جمعية مهرجان المنستير الدولي، أن الرهان الأساسي لهذه الدورة هو تتمين الإبداع التونسي، مع إتاحة فرص مهمة لفناني الجهة للمشاركة، مضيفًا أن الجمعية قامت بإنتاج ثلاثة عروض خصيصًا لدورة 2025، في سعي إلى تجديد المحتوى ودعم الطاقات الوطنية.

تتضمن البرمجة الرسمية للمهرجان عشرين عرضًا تتوزع على عدد من الفنون التعبيرية، من بينها الموسيقى بمختلف أنماطها، والمسرح، والسينما، بالإضافة إلى تظاهرات فرجية في الفضاءات المفتوحة، من بينها جولة للعرائس العملاقة في شوارع المدينة، إبداءً بانطلاق الدورة بأسلوب احتفالي يستقطب سكان الجهة وزوّارها.

تُفتتح الدورة بعرض خاص بعنوان «في رحاب الأندلس»، وهو عمل موسيقي تونسي مغربي من إنتاج جمعية مهرجان المنستير، بالشراكة مع جمعية النوبة الأندلسية بالدار البيضاء، في لمسة مغربية تكرّس التبادل الفني بين الضفتين. ثم يتواصل البرنامج بعرض «القلب يعيش كل جميل» لمجموعة القيصر بقيادة المايسترو منصف الفريني، يليه عرض للفنان زياد غرسة، وعرض آخر للشيخ حاتم الفرشيشي بعنوان «القبالة».

ولا تقتصر التظاهرة على العروض الموسيقية، بل تمتد لتشمل السينما أيضًا، حيث سيخصّص المهرجان سهرة سينمائية للأطفال والشباب يتم خلالها عرض فيلمين تونسيين هما «خاتم عليسة» و«صاحبك راجل»، بما يعكس تنوع المحتوى واهتمام المهرجان بجميع الشرائح العمرية.

وفي مواصلة لما بدأه المهرجان خلال دوراته السابقة، يعود عرض «الرباط يغني» بنسخة جديدة ومفاجآت خاصة، بعد النجاح اللافت الذي حققه في دورة سابقة، وهو عرض من إنتاج جمعية المهرجان كذلك.

الطابع الشعبي سيكون حاضرًا من خلال سهرة مخصصة للفنان هشام سلام، تليها سهرة فكاوية للفنان كريم الغربي بعنوان «Flash Back»، إضافة إلى عرض موسيقي خاص يحيي ذكرى الفنانة الراحلة نعمة، بعنوان «نعمة في القلب»، من أداء فرقة الشباب للموسيقى العربية.

كما يفسح المهرجان مجالًا واسعًا للأنماط الموسيقية الحديثة، في سهرات تستقطب جمهور الشباب، إذ من المنتظر أن يعتلي نجم الرباط بلطي ركح قصر الرباط في سهرة أولى، تليها سهرة ثانية يشارك فيها كل من Samara وBlingos، في برمجة تواكب التحولات الموسيقية وتستجيب لأذواق الجيل الجديد.

وتتواصل العروض مع الفنانة وجيهة الجندوبي التي تقدم عرضها الموسيقي «Big Bossa»، ثم الفنان لطفي بوشناق، والفنان حسان الدوس، كما يتضمن البرنامج عرضًا للفنان نبيل كلاب بعنوان «تونسي ونص»، وعرض «الزيارة» لسامي اللجمي، إضافة إلى عرض بعنوان «التراث الشرقي في كندا»، في إطار الانفتاح على التجارب التونسية في المهجر والتبادل الثقافي الدولي.

وسيكون اختتام هذه الدورة مع سهرة يحييها الفنان صابر الرباعي، الذي يعود للقاء جمهور المنستير بعد عشر سنوات من الغياب، في موعد مرتقب من عشاقه ومن جمهور المهرجان على حد سواء.

أما على مستوى التمويل، فقد أكد رئيس الجمعية أن ميزانية الدورة 52 قُدرت بـ270 ألف دينار، منها 100 ألف دينار دعم من وزارة الشؤون الثقافية، و60 ألف دينار من بلدية المنستير، إلى جانب مساهمة ولاية المنستير بـ10 آلاف دينار، بينما يغطي الاستشهار ما يقارب 100 ألف دينار من الميزانية العامة.

مهرجان المنستير في دورته 52 هو دعوة إلى الاحتفاء بالهوية الفنية التونسية، وإبراز غنى الساحة الثقافية المحلية، في تظاهرة تثبت عامًا بعد عام قدرتها على التجدد والوفاء لجمهورها في الآن نفسه.

البرمجة الفنية الكاملة:

19 جويلية: عرض موسيقي تونسي مغربي بعنوان «في رحاب الأندلس»، من إنتاج جمعية مهرجان المنستير الدولي، بمشاركة جمعية النوبة الأندلسية من الدار البيضاء.

21 جويلية: عرض موسيقي بعنوان «القلب يعيش كل جميل» تقدّمه مجموعة القيصر للفنان زياد غرسة، بقدرة منصف الفريني.

22 جويلية: حفل موسيقي للفنان زياد غرسة، بقصر الرباط - المنستير.

24 جويلية: عرض صوفي «القبالة» مع الشيخ حاتم الفرشيشي.

25 جويلية: عرض سينمائي للأطفال والشباب، يشمل الفيلم: «خاتم عليسة» و«صاحبك راجل».

26 جويلية: عرض موسيقي بعنوان «الرباط يغني 2»، من إنتاج جمعية مهرجان المنستير الدولي.



- 29 جويلية: عرض فن شعبي مع الفنان هشام سلام.
- 30 جويلية: عرض مسرحي «VISA» للفنان كريم الغربي.
- 31 جويلية: عرض موسيقي بعنوان «Flash Back».
- 01 أوت: عرض موسيقي بعنوان «نعمة في القلب»، لجمعية الشباب للموسيقى العربية - المنستير.
- 02 أوت: عرض شبابي في فن الرباط مع الفنان BALTI.
- 04 أوت: عرض مسرحي كوميدي «Big Bossa» بطولة وجيهة الجندوبي.
- 05 أوت: حفل للفنان الكبير لطفي بوشناق، بقصر الرباط - المنستير.
- 06 أوت: عرض موسيقي شبابي لفرقة YUMA.
- 07 أوت: عرض أوركسترا للفنان حسان الدوس.
- 08 أوت: عرض ثقافي دولي في إطار التبادل الثقافي، بعنوان «التراث الشرقي في كندا».
- 09 أوت: عرض مسرحي «تونسي ونص» بطولة نبيل كلاب.
- 10 أوت: سهرة راب تجمع بين Blingos وSanfara.
- 11 أوت: عرض صوفي بعنوان «الزيارة» بقيادة سامي اللجمي.
- 14 أوت: اختتام المهرجان بحفل موسيقي للفنان صابر الرباعي، في قصر الرباط - المنستير.

ريم حمزة

الحمامات تحتفي بتراتها: الدورة السادسة لمهرجان الفل والياسمين من 13 إلى 16 أوت 2025

تستعد مدينة الحمامات لاحتضان فعاليات الدورة السادسة من مهرجان الفل والياسمين، وذلك من 13 إلى 16 أوت 2025، بتنظيم من جمعية صيانة مدينة الحمامات.

ويهدف المهرجان إلى تثمين نبتتي الفل والياسمين، باعتبارهما من رموز الهوية الجمالية والثقافية للجهة، وإبراز دورهما في تشكيل الذاكرة الحسية والتراث اللامادي للمنطقة.

ويتضمن برنامج التظاهرة مجموعة من الورشات الفنية والحرفية التي تتمحور حول استعمال الفل والياسمين في مجالات التزيين، العطور، والحرف التقليدية، بالإضافة إلى عروض أزياء تدمج بين الإبداع المعاصر والرمزية التراثية لهاتين النبتتين.

وسيُقام بالمناسبة حفلان موسيقيان كبيران بمسرح الهواء الطلق بالحمامات: الأول تحييه الفنانة أمينة فاخنت، يوم 14 أوت والثاني مع الفنان صابر الرباعي، يوم 16 أوت، ليكون مسك ختام هذه الدورة.

وأكدت جمعية صيانة مدينة الحمامات أن هذا المهرجان يندرج في إطار جهود حفظ وتوثيق التراث المادي واللامادي للمدينة، مشيرة إلى أن عائدات الحفلات الموسيقية ستُخصّص لتمويل مشروع تهيئة وتركيز مجسم رمزي في أحد مفترقات الطرق بمدينة الحمامات، بما يعزّز البعد الجمالي والعمراني للفضاء العمومي.

الفتيتي في سهرة 14 أوت. واحتفاءً بعيد المرأة، تقترح برمجة المهرجان عرضاً خاصاً بعنوان «Centifolia - غناية ليك» من تقديم الفنان رفيق الغربي، في تحية موسيقية للمرأة التونسية.

وفي حديثه خلال الندوة الصحفية، أشار مدير المهرجان معز كريمة إلى أن الهيئة المديرة اختارت أن تركز على العروض التونسية هذه السنة نظراً إلى محدودية الميزانية وارتفاع كلفة العروض الأجنبية، مؤكداً أن مسرح الهواء الطلق بسيدي الظاهر لم يكن في السابق يتسع إلا لحوالي 1445 متفرجاً، وقد تم الترفيع في طاقته إلى 1700 متفرج، مما سيمكن من تحسين ظروف استقبال الجمهور وضمان تجربة فرجوية أفضل.

وفي سياق متصل، أعلن كريمة أن بلدية سوسة رصدت ميزانية تقدر بمليار و200 ألف دينار لإعادة تهيئة مسرح الهواء الطلق ببوحسينة، الذي يتسع لنحو 4965 متفرجاً، موضحاً أن الأشغال من المنتظر أن تنتهي خلال العام المقبل، مما سيفتح آفاقاً أوسع أمام المهرجان في الدورات القادمة من حيث استضافة العروض الكبرى وتنويع الفضاءات.

الدورة 66 من مهرجان سوسة الدولي، رغم رهاناتها الواقعية، تظل وفية لرسالتها الثقافية ولجمهورها، محافظة على نبضها التونسي مع انفتاح محسوب على الأنماط المتعددة، لتبقى المدينة حاضنة للإبداع ومنصة للقاء بين الفن والجمهور.

المسرح سيكون بدوره حاضراً بقوة في هذه الدورة، من خلال خمسة عروض تحمل توقيع عدد من أبرز الأسماء المسرحية التونسية، من بينها وجيهة الجندوبي بمسرحيتها الساخرة «بيغ بوسا»، ونبيل كلاب بعرض «تونسي ونص»، إلى جانب «المايسترو» لباسم الحمراوي، و«صحّين تونسي» لجاكو، إضافة إلى مسرحية «رقصة سماء» التي أنتجها المسرح الوطني، في محاولة لربط الجمهور بالعروض الحية التي تطرح قضايا اجتماعية وهوياتية بلغة الفرجة والخيال.

أما في المجال الموسيقي، فقد برمجت هيئة المهرجان مجموعة من العروض التي تجمع بين أنماط موسيقية مختلفة، من الطرب الأصيل إلى الجاز والفن الشعبي. وستكون البداية مع الفنان أنيس اللطيف، ثم عرض شبابي موجه للأطفال بعنوان «أغاني الكرتون» من تقديم Ocelosir، في حين ستضيء مجموعة Yuma سهرة 22 جويلية بأغانيها ذات الطابع البديل. ويتواصل البرنامج مع عروض لكل من محمد الجبالي ومراد باشا، الذي سيقدم عرضه الموسيقي «التخميرة» موظفاً آلة المزود، في حين يلتقي جمهور سوسة مع عرض ثلاثي يجمع بين حمودة الفلاح وعفاف سالم وأيمن غزال تحت عنوان «ماهمش أصحابي».

وتتوالى العروض مع نجوم الأغنية التونسية، حيث سيحيي زياد غرسة سهرة 9 أوت، يليه لطفي بوشناق يوم 11 أوت، فيما يكون حسان الدوس على الركح يوم 10 أوت، ومرتضى

25 عرضاً فنياً في برمجة الدورة 66 لمهرجان سوسة الدولي

كشفت الهيئة المديرة لمهرجان سوسة الدولي عن برمجة الدورة السادسة والستين خلال ندوة صحفية احتضنها مساء الاثنين فضاء مسرح الهواء الطلق بسيدي الظاهر، إيذاناً بانطلاق دورة جديدة من هذه التظاهرة العريقة التي ستتواصل من 18 جويلية إلى 15 أوت 2025، حاملة معها باقة من العروض الفنية التي تسعى إلى تلبية انتظارات جمهور المدينة وضيوفاها.

تتميّز هذه الدورة ببرنامج متنوّع يضم 25 عرضاً فنياً بين موسيقى ومسرح وسينما وفنون شعبية وصوفية وطربية، مع حضور ملحوظ للفن التونسي في مختلف الأشكال التعبيرية. وقد اختارت إدارة المهرجان أن تنطلق الدورة بعرض تونسي خالص بعنوان «مقام العشاق»، وهو أوبريت موسيقية من إنتاج خاص بالمهرجان، كتب كلماته الشاعر مولدي حسين ووضع ألحانه الدكتور خالد سلامة، في عمل يزاوج بين الحس الموسيقي التراثي والطرح الجمالي المعاصر. أما سهرة الاختتام، فستكون من توقيع فرقة الرشيدية بسوسة بمشاركة الفنان حمدي الشلغمي، في لمسة طربية وفية لذاكرة المدينة الموسيقية.



إسءاء «مدينة إنسانية» في غزة خلافات بين الجيش والحكومة الإسرائيلية

تشهد أروقة صنع القرار في إسرائيل تصاعداً في حدة الخلافات بين القيادة السياسية ممثلة برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وبين المؤسسة العسكرية، على خلفية خطة الحكومة لإنشاء ما يسمى «مدينة إنسانية» في شمال قطاع غزة. وفي خطوة غير معتادة، أصدر الجيش الإسرائيلي تحذيرات صريحة للقادة السياسيين في تل أبيب، معرباً عن قلقه الشديد من تبعات الإصرار على تنفيذ هذه الخطة، التي يراها عدد من قادة الأركان غير عملية وقد تترتب عليها نتائج معاكسة للأهداف المعلنة.

نتنياهو يقترح «مدينة إنسانية».. والجيش يعارض في إطار المساعي الإسرائيلية للتعامل مع الأزمة الإنسانية المتفاقمة في غزة، طرح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مؤخراً خطة تهدف إلى إنشاء «مدينة إنسانية» على مساحة جغرافية محددة شمال القطاع، من المفترض أن تجمع فيها أعداد كبيرة من المدنيين الفلسطينيين، الذين نزحوا من مناطق العمليات العسكرية.

الخطة، التي روج لها على أنها خطوة لتخفيف الضغط الإنساني عن السكان، حظيت بدعم من بعض الأوساط السياسية

في الحكومة اليمينية، لكنها في المقابل، واجهت معارضة واضحة من قبل المؤسسة العسكرية. فقد أفادت مصادر عسكرية بأن الجيش الإسرائيلي غير مستعد لتحمل مسؤولية تنفيذ هذه المبادرة، ويرى أن مثل هذا التحرك قد يضعف الموقف الأمني ويخلق تحديات ميدانية معقدة.

تحذيرات من خطر أمني وتكتيكي

مصدر رفيع في هيئة الأركان الإسرائيلية قال لوسائل الإعلام العبرية إن «إنشاء منطقة إنسانية مغلقة من هذا النوع قد يتحول إلى ملاذ لعناصر حركة حماس أو لجماعات مسلحة أخرى، وهو ما قد يعرض القوات الإسرائيلية للخطر ويزيد من تعقيد العمليات العسكرية في القطاع».

كما أشار عدد من المحللين الأمنيين الإسرائيليين إلى أن مثل هذه الخطة لا تأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات المتغيرة على الأرض، ولا تراعي الطبيعة المركبة للصراع في غزة، حيث غالباً ما تختلط خطوط المدنيين بالمقاتلين، وقد يصعب فرض رقابة أمنية فعالة على منطقة يقطنها عشرات الآلاف في ظروف متوترة.

الجيش الإسرائيلي: لسنا جهازاً لإدارة شؤون مدنية

الجيش الإسرائيلي، في مذكرات داخلية مسربة، أكد أنه ليس مسؤولاً عن إدارة الشؤون المدنية والإنسانية، بل إن مهمته تتركز في العمليات القتالية وتأمين الحدود. وأعرب كبار الضباط عن استيائهم من محاولة تحميل الجيش مسؤولية تنفيذ مشروع ليس من صميم مهامه، محذرين من أن تحويل الجيش إلى «جهاز إداري أو إنساني» قد يربك أولوياته الاستراتيجية.

ورأى قادة في الجيش أن هذه الخطة، إذا فُرض تنفيذها، فإنها ستستنزف الموارد اللوجستية والعسكرية، وستضعف من جاهزية القوات لمواجهة أي تصعيد جديد سواء من غزة أو من جبهات أخرى كلبنان.

خلاف متصاعد داخل الحكومة

الخلاف بين القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل ليس جديداً، لكنه بات يتخذ طابعاً أكثر علنية في ظل تدهور الوضع الأمني في غزة والتصعيد على الجبهة الشمالية. ويُنظر إلى هذه المواجهة الجديدة حول «المدينة الإنسانية» باعتبارها مؤشراً على

التصاعدات المتزايدة في منظومة اتخاذ القرار.

وزير الدفاع الإسرائيلي السابق يوآف غالانت، الذي تربطه علاقة فاترة بنتنياهو، لم يبدِ دعماً واضحاً للفكرة، في حين أشار بعض الوزراء إلى أن على الحكومة أن تلتزم بما يقرره الجيش، باعتباره الجهة التي تمتلك الخبرة والمعرفة الميدانية.

وفي المقابل، اتهم نتنياهو بالسعي إلى تحقيق مكاسب سياسية من خلال هذا المقترح، لا سيما مع تصاعد الضغوط الداخلية والدولية بسبب الوضع الإنساني المتردي في غزة، ولرغبته في تحسين صورته أمام المجتمع الدولي.

صدى دولي حذر تجاه خطة نتنياهو

ردود الأفعال الدولية حول فكرة «المدينة الإنسانية» تراوحت بين الترحيب المشروط والتحفظ. بعض الدول الغربية رأت أنها خطوة محتملة نحو تقليل المعاناة المدنية، لكنها أكدت أن ذلك لا يعفي إسرائيل من مسؤولياتها القانونية كقوة احتلال بموجب القانون الدولي.

من الجانب الفلسطيني، قوبلت الفكرة برفض واسع. فقد حذرت مؤسسات حقوقية ومجموعات فلسطينية من أن الهدف الحقيقي من الخطة قد يكون عزل السكان وتسهيل العمليات العسكرية لاحقاً في المناطق الأخرى من القطاع. كما رأت جهات فلسطينية أن إنشاء هذه المدينة قد يُستخدم كغطاء لتغيير ديموغرافي قسري في غزة، وهو ما يُعد انتهاكاً واضحاً للقانون الإنساني الدولي.

المقاومة الفلسطينية: حضور متجدد رغم المعاناة

رغم القصف العنيف والحصار المستمر، لا تزال روح المقاومة الفلسطينية حاضرة بقوة في وجدان الشارع في غزة. فالفلسطينيون الذين يتعرضون للترحيل القسري ويتكدسون في مناطق مدمرة أو في مخيمات بائسة، لا يرون في «المدينة الإنسانية» سوى محاولة لتكريس واقع جديد يهدف إلى تحييدهم سياسياً وعسكرياً.

وبحسب ناشطين ومحللين فلسطينيين، فإن محاولات عزل المدنيين في مناطق محددة لن تُضعف إرادة الصمود، بل قد تُعزز من تماسك الناس بحقهم في العودة إلى بيوتهم ورفض أي مشروع يُروّج للتطهير العرقي أو التهجير المنظم تحت غطاء «المساعدات الإنسانية». وفي هذا السياق، لا تزال فصائل المقاومة تعبر عن موقفها الرافض لهذه الخطط، مؤكدة أن معركة الوعي والبقاء لا تقل أهمية عن المواجهة المسلحة.

ماذا بعد؟.. احتمالات التصعيد والفشل

في ضوء هذه التحذيرات والتجاذبات، يبدو أن مشروع «المدينة الإنسانية» في طريقه إلى التجميد أو الإلغاء، ما لم تفرض القيادة السياسية رؤيتها بالقوة. لكن مثل هذا الخيار قد يُدخل المؤسسة السياسية في صدام مباشر مع الجيش، وهو أمر نادر في إسرائيل. ويؤثر سلباً على وحدة الجبهة الداخلية في وقت الحرب.

كما أن إخفاق الحكومة في التنسيق مع الجيش بخصوص هذه الخطة قد يُفسّر على أنه خلل في إدارة الأزمة الأمنية والإنسانية، ويزيد من الانتقادات الداخلية، سواء من المعارضة أو من بعض حلفاء نتنياهو في الحكومة.

خطة «المدينة الإنسانية» تكشف هشاشة القرار في إسرائيل تكشف هذه الأزمة عن عمق التوتر داخل النظام السياسي والأمني الإسرائيلي، وتعكس فشلاً في التفاهم على الأولويات في ظل وضع ميداني معقد. وإذا استمرت هذه الفجوة بين القرار السياسي والتنفيذ العسكري، فقد تواجه إسرائيل مأزقاً استراتيجياً في إدارتها للملف في غزة، يتجاوز حدود المبادرات الإنسانية إلى صلب قدرتها على حسم الصراع أو حتى احتوائه.



تفاصيل خطة امريكية خبیثة لتصفية القضية الفلسطينية مخيمات بلا وطن

محمد بن محمود

في خضمّ حرب طاحنة تجاوزت كل المعايير، خرجت إلى العلن خطة مثيرة للجدل، تنبئ بتحوّلات كبرى في المشهد الفلسطيني، ليس فقط ميدانيًا، بل ديمغرافيًا وسياسيًا أيضًا. خطة أعدت خلف الأبواب المغلقة، تضع على الطاولة ما يمكن وصفه بالسيناريو الأكبر لغزة: إنشاء مناطق عبور إنسانية واسعة النطاق، داخل القطاع وربما خارجه، بقيمة تتجاوز 2

مليار دولار، وهدفها المعلن هو استبدال سيطرة حماس على السكان، لكن الواقع يُشير إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. وكشفت وكالة رويترز، استنادًا إلى وثائق أطلعت عليها، عن خطة تفصيلية نُسبت إلى مؤسسة غزة الإنسانية، وهي كيان غير معروف للرأي العام الفلسطيني، يقُدّم نفسه كمنظمة إغاثة مدعومة أمريكيًا، تتضمن الخطة إقامة مخيمات مؤقتة تُقدّم خيار طوعي للفلسطينيين للإقامة المؤقتة، والتخلص من التطرف، والاستعداد لإعادة الاندماج أو الانتقال إلى أماكن أخرى. لكن الصياغة الناعمة لا تحجب ما تحمله هذه الخطة من إشارات واضحة إلى عملية تهجير منظمة، تُغلّف بمفردات إنسانية: نقل طوعي، مخيمات مؤقتة، تأهيل ودمج، وكلها مصطلحات تُستخدم في أدبيات إدارة النزاعات بعد الحروب - لا لإغاثة السكان، بل لإعادة توجيههم، جغرافيًا وسياسيًا. وفقًا للوثائق المؤرخة في الـ 11 من فيفري 2024، فإن المخيمات المقترحة ستكون ضخمة، قادرة على إيواء مئات الآلاف من الفلسطينيين، وتكون جاهزة خلال 90 يومًا فقط من بدء التنفيذ، يتضمن كل مخيم مرافق خدمية متكاملة: مراحيض، غرف غسيل، ومدارس، في محاولة لبناء صورة من الكرامة الإنسانية، فيما يبدو أنه سيناريو لما بعد السيطرة العسكرية. اللافت أن الخريطة المرفقة بالخطة تُظهر احتمالات لتوسيع هذه المخيمات خارج غزة، إلى مواقع في مصر، وقبرص، ونقاط أخرى غير محددة، ما يثير شبهة وجود مشروع إقليمي لإعادة توطين الفلسطينيين، وليس فقط استيعابهم مؤقتًا لحين انتهاء الحرب. لا يمكن فصل هذه الخطة عن التصريحات اللافتة للرئيس



الأمريكي السابق دونالد ترامب، في الـ 4 من فيفري 2023، حين قال بصراحة إن الولايات المتحدة يجب أن تسيطر على غزة وأن تُعاد بناء القطاع كريفيرا الشرق الأوسط، وذلك بعد إعادة توطين سكانه البالغ عددهم 2.3 مليون في أماكن أخرى. ويبدو أن خطة مؤسسة غزة الإنسانية تُترجم تلك الرؤية حرفيًا، إذ تضع مناطق العبور كمرحلة تالية بعد فتح نقاط توزيع غذاء، في مسعى لكسب ثقة السكان المحليين، حسب الوثائق، وتسهيل تمرير الرؤية الأمريكية للقطاع المنهك. ورغم وضوح التفاصيل، سارعت مؤسسة غزة الإنسانية إلى نفي مسؤوليتها عن الوثائق، مؤكدة أن الشرائح ليست وثيقة تابعة لنا، وأنها مجرد خيارات نظرية، كما نفت شركة SRS المتعاقدة مع المؤسسة أي دور في الخطة، رغم أن اسمها ورد على العديد من الشرائح المصاحبة للوثائق.

لكن اسم مؤسسة غزة الإنسانية ظهر جليًا على غلاف العرض، إلى جانب اسم شركة SRS، ما يُضعف حجج النفي، ويشير إلى أن الخطة، على الأقل، خضعت للنقاش جدي في بعض الدوائر الغربية. قوبلت الخطة بانتقادات لازعة من منظمات إنسانية دولية، وُصفت بأنها محاولة لإضفاء الشرعية على التهجير القسري تحت ستار الإغاثة، وقال جيريمي كوينديك، رئيس منظمة اللاجئين الدولية والمسؤول السابق في USAID، إنه لا يوجد شيء اسمه نزوح طوعي في ظل القصف المستمر وغياب المساعدات الأساسية، مضيفًا: هذا ليس خيارًا حرًا بل إكراهًا مقنعًا. أما الأمم المتحدة، فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك، ووصفت عمليات المؤسسة بأنها تنتهك الحياض الإنساني، مشيرة إلى مقتل 613 شخصًا على الأقل قرب نقاط الإغاثة أو القوافل التابعة للمؤسسة.

رفض قاطع للمخطط

و من جانبها، رفضت حركة حماس الخطة بشكل قاطع، واعتبرتها جزءًا من مخطط أكبر لإفراغ غزة من سكانها، وقال إسماعيل النوابنة، مدير مكتب الإعلام الحكومي في غزة، إن المؤسسة ليست منظمة إغاثة بل أداة استخباراتية وأمنية تعمل لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي تحت غطاء إنساني. ويشير هذا التصريح إلى إدراك فلسطيني عميق بأن مثل هذه المشاريع ليست سوى واجهة ناعمة لسياسات تهجير قسري، تهدف إلى كسر إرادة السكان وتغيير الواقع الديمغرافي في القطاع. رغم طموح الخطة وتفصيلاتها، تؤكد مصادر مطلعة أن المشروع لم يتقدّم فعليًا، بسبب نقص التمويل وصعوبات قانونية، فمحاولات مؤسسة غزة الإنسانية لفتح حساب مصرفي في سويسرا اصطدمت برفض مؤسسات مالية كبرى، مثل يو بي إس وغولدمان ساكس، التعاون مع المشروع. لكن ذلك لا يعني أن الفكرة طويت، ففي عالم السياسات الكبرى، وخصوصًا حين تتقاطع مع مصالح القوى العظمى، لا تموت الخطط الطموحة بسهولة، بل تنتظر توقيتًا سياسيًا مناسبًا.

وسط حرب دامية خلّفت أكثر من 57 ألف شهيد فلسطيني ونزوح داخلي شبه كامل، تظهر هذه الخطة كحلقة في سلسلة طويلة من محاولات السيطرة على غزة، ليس فقط عبر القوة العسكرية، بل عبر تغيير هويتها وسكانها ومسارها السياسي. إن ما تُسمّى مناطق العبور الإنسانية، رغم خطابها العاطفي، تبدو في جوهرها معسكرات تهجير جماعي، تُعيد إلى الأذهان صفحات مظلمة من التاريخ، ويبقى السؤال: هل يتحوّل الفلسطينيون من جديد إلى شعب يُدفع قسرًا نحو مخيمات مؤقتة بلا وطن ولا أفق؟ أم إنهم، كما في كل مرة، سيجدون السبيل للمقاومة والبقاء؟

الشّجاعة فرانشي斯卡 ألبانيزي أيقونة العدالة الدولية التي ستعيد لجائزة نوبل للسلام «طهارتها»

في مشهد تراجيديكوميدي، أعلن المطلوب للعدالة الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، بنيامين نتنياهو، عن ترشيحه الرئيس الأميركي دونالد ترامب لجائزة نوبل للسلام.

كان أول فائز بجائزة نوبل للسلام في العام 1901 همما الأول، السويسري هنري دونان، مؤسس منظمة الصليب الأحمر عام 1863، التي لها 193 فرعاً للصليب والهلال الأحمر في كل بقاع العالم، تقدّم خدماتها الإنسانية في مناطق الحروب والكوارث الطبيعية، وتشمل الخدمات الطبية والتواصل مع الأسرى ومع العائلات في المناطق المنكوبة، وتقدّم البطانيات والخيام والطعام والعلاج وغيره للمنكوبين. الثاني، وشريكه في الجائزة، هو اقتصادي وبرلماني فرنسي أسس «الجمعية الفرنسية للتحكيم بين الأمم»، وهو من أوائل الدعاة لإقامة محكمة دولية لحلّ النزاعات بين الدول بالمفاوضات والتحكيم وبالطرق السلمية.



المستمرة في غزة، وان محاولات اسكاتها بالتهديد والوعيد والتشهير والحرب النفسية، تمثل انحرافا خطيرا عن مبادئ القانون الدولي وحقوق الانسان ويُعد استهدافا مباشرا لاستقلالية عمل المقررين الخاصين بالأمم المتحدة، الذين يفترض أن يتمتعوا بالدعم والحماية، لا ان يعاقبوا مجرد التزامهم بمهامهم وكشفهم الجرائم بمسمياتها الحقيقية.

الهجوم على البانيزي يُنذر بعالم بلا قواعد، عالم يُسمح فيه لدول مثل الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية دون أي مساءلة أو رادع، فالعدالة الدولية تخنق، وشرعية حقوق الانسان تتبخر، وقوى الشر التي تتحكم بالعالم، تجعل من الارهابي التكفيري ثوري، والقاتل المجرم المتورط بالإبادة رجل سلام صاحب قيم ديمقراطية، فلا عجب ان يسعى هذا النظام الارهابي لازاحة هذه السيدة الايطالية الشجاعة، في زمن عز فيه الشجعان، فهي تدفع ثمن صدقها وعدم كذبها، لذلك وعوضا عن ان يتم تكريمها، تمنع من السفر، وتجمد حساباتها، وتمارس ضدها شتى الضغوط.

-امريكا تتعامل مع اكااديمية وحقوقية مرموقة، كما تتعامل مع اراهابيين، وتفرض عليها عقوبات وحظر، كما تعاملت مع المحكمة الجنائية الدولية وقضاتها، حيث فرضت عليهم حظرا وعاقبتهم ومنعتهم من دخول امريكا، وكانهم مجموعة من الارهابيين او ميليشيا، الامر الذي جعل الاصوات التي كانت تطالب بنقل مقر منظمة الامم المتحدة من امريكا الى مكان اخر، تتعالى مرة اخرى، بعد ان استغلت امريكا، وخلفا للقانون، تواجد مقر الامم المتحدة في اراضيها لممارسة الضغوط على كل من يكشف عن وجهها القبيح، ويفضح جرائم ربيبتها «اسرائيل».

-اخيرا، على كل المنصفين في العالم، الذين لا يخشون من الهيمنة الامريكية والتوحش الصهيوني، ان يقوموا فورا بترشيح فرانثيسكا ألباني لادائز نوبل للسلام بعد ان جسدت وبشكل عملي صوت المظلومين والمحرومين والمحاصرين في فلسطين، الذين يتعرضون لإبادة من قبل اقوى دولة مهيمنة على الامم المتحدة والقرار الدولي، فهذه الطريقة يمكن توجيه صفعه مدوية، لترامب الذي يستجدي جائزة نوبل بلا استحقاق او حياء، وكذلك توجيه صفعه للاستكبار الامريكي والهمجية الصهيونية، ولإظهار الدعم للسيدة الشجاعة التي هزت عرش الطواغيت ومجرمي الحروب، حتى لا تواجه مصير «فاتو بنسودا»، المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية، او كريم خان، المدعي العام التالي.

حالياً، هنالك حملة شعبية داعمة لترشيح فرانثيسكا ألباني لجائزة نوبل للسلام، وتلاقي الحملة دعماً شعبياً وتوصيات متصاعدة بصورة يومية من مختلف الشرائح والحركات والجمعيات والأحزاب والشعوب والبلدان.

إضافة إلى ترشيح ألباني، هناك من يُقرن الاقتراح بمنحها شراكة مع الطواقم الطبية في قطاع غزة، حيث استشهد منهم حوالي 1600 بين طبيب وممرض ومُسعف، واعتُقل أكثر من 310 منهم وتعرضوا للتنكيل والتعذيب. وسواء حصلت ألباني والطواقم الطبية الفلسطينية على جائزة نوبل للسلام أو لم تحصل عليها، فإن في ترشيحها رسالة قوية لأعداء السلام ومجرمي الحروب، وكذلك لمحيي السلام والعدل والحرية، بأنه مهما علا صوت العريضة والجريمة والإرهاب المنظم، فإن الإنسانية ما زالت موجودة، وقادرة على إنقاذ وحماية نفسها.

الخاصة لحقوق الإنسان فرانثيسكا ألباني، لجهودها غير الشرعية والمخزية لحث المحكمة الجنائية الدولية على التحرك ضد مسؤولين وشركات ومديرين تنفيذيين أميركيين وإسرائيليين».

وقبل ذلك وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب البانيزي بالمجنونة. كما طالب 16 نائبا جمهوريا وديمقراطيا في الكونغرس الأمريكي، بعزلها من منصبها وطالب مندوب الكيان الاسرائيلي لدى الامم المتحدة، الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش سابقاقتها من منصبها بزعم أنها «تحمّل» آراء عنصرية كما اتهمت من قبل الكيان الاسرائيلي بانها تتلقى اموالا من الفلسطينيين. ومنعت من دخول الأراضي المحتلة . وتم تتويج حملة التشهير المسعورة التي تقودها «اسرائيل» واللوبيات الصهيونية في امريكا ضد البانيزي، بتهديدها بالقتل وتصفيته جسديا.

خطة البانيزي التي استحدثت بسببها كل هذه الحملة المهووسة، هي انها عملت وفق وظيفتها بوصفها مقررّة خاصة لحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، فهي مكلفة برصد الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية، ووصفت ما يجري في غزة بوضوح كجريمة إبادة جماعية تُرتكب على مرأى ومسمع العالم، وتحدثت صراحة عن تواطؤ القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، عبر التسليح والتغطية السياسية. كما انتقدت الدول التي تجاهلت تنفيذ المذكرة الصادرة باعتقال رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال مروره عبر اراضيها.

لا يحتاج المرء ان يمتلك قوة تحليل ليحكم على الكارثة التي تحل على حكم القانون الدولي، فعندما يتم فرض عقوبات على شخصيات يعملون وفق القانون الدولي لمجرد ان حكمهم لا يروق لامريكا ورببتها «اسرائيل»، فالعالم بدا يدخل قانون الغاب من اوسع ابوابه. اللافت ان البانيزي، ليست الهدف الاول او الاخير للتفرد الامريكي والتوحش الاسرائيلي. فامريكا تتربص بكل من يفصح جرائم «اسرائيل»، لسبب واضح وهو وجود دور امريكي مباشر في هذه الجرائم، وهذا السبب هو اضا كان وراء فرض امريكا عقوبات على قضاة المحكمة الجنائية الدولية بعد إصدارهم مذكرات اعتقال ضد مجرمي الحرب نتنياهو وغالانت.

وقد جاءت العقوبات الأمريكية بحق الخبرة الأممية لحماية امريكا قبل حماية مجرم الحرب نتنياهو، فتقارير البانيزي فضحت امريكا والغرب، بعد تورط الشركات العالمية في الإبادة الجارية في فلسطين، بهدف تسهيل مخطط «اسرائيل» لتجسير الفلسطينيين، فهناك شركات اسلحة عالمية وفرت لـ«اسرائيل» 35 الف طن من المتفجرات ألقتها على القطاع، وهي تعادل 6 أضعاف القوة التدميرية للقنبلة النووية التي ألقيت على مدينة هيروشيما اليابانية، وهناك أكثر من 60 شركة عالمية كبرى متورطة في الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، بينها عمالقة التكنولوجيا مثل غوغل ومايكروسوفت وامازون، التي تشارك في عمليات التجسس وتزود «اسرائيل» بالبرمجيات اللازمة للمراقبة، إضافة إلى شركات الأسلحة مثل لوكهيد التي تقدم القنابل والقاذفات، وشركات الاليات الثقيلة مثل كاتربيلر وهيونداي التي توفر الجرافات المستخدمة في تدمير البيوت الفلسطينية.

انفرانثيسكا ألباني، المرأة الفولاذية الشجاعة، ليست مجرد خبيرة أممية؛ فهي صوت قانوني وحقوقى يتحدى الصمت الدولي، ويضع القوى الكبرى أمام مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية في وجه مأساة الإبادة الجماعية

وفي نظرة عامة على أسماء الحاصلين على هذه الجائزة، نجد شخصيات ومنظمات أثرت وأسهمت في حل النزاعات المسلحة في مختلف بقاع الأرض، كذلك في حماية الفئات المستضعفة مثل النساء والأطفال والفقراء والسكان الأصليين، والنضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

من خلال ترشيحه لترامب، يريد نتنياهو أن يضرب عدة عصافير بحجر واحد: أولاً، ردّ الجميل لترامب، على ما قدّمه وما زال يقدمه للاحتلال، الذي توجّه بمشاركته في حربه ضد إيران وقصف مفاعلاتها النووية، والتصدي للصواريخ الإيرانية. قبل هذا، نقله السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، واعترفه بهضبة الجولان كجزء من دولة إسرائيل، بما يتعارض مع القانون الدولي.

ثانياً فتح مخازن السلاح الأميركي بلا أي حدود للاحتلال الإسرائيلي، ومساهمة المباشرة في تشريد سكان قطاع غزة تحت شعار إقامة منطقة إنسانية، و«ريفر» غزة، ودفع سكان قطاع غزة إلى الهجرة من خلال القتل والتجويع.

وإضافة إلى الضغوط التي يمارسها ترامب على قادة الدول العربية، أولاً في منع دعمهم لقطاع غزة، بل ودفع بعضهم للاصطفاف إلى جانب الاحتلال في حرب الإبادة، من خلال المساهمة في الحصار، وحتى تجريم التضامن مع قطاع غزة، والضغط على قادة الدول العربية للتطبيع مع الاحتلال من غير شروط، أو من خلال شروط خُلبية مثل «الوعد بإعداد أفق لمفاوضات تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية» أو «التطبيع مقابل وقف حرب الإبادة».

إضافة إلى دعوة ترامب إلى رئيس دولة إسرائيل وجهازها القضائي لإصدار عفو عن نتنياهو في قضايا الرشوة والفساد.

تمت الدعوة الى معاقبة شخصيات ومؤسسات دعت إلى محاكمة مجرمي الحرب، مثل فرانثيسكا ألباني، المحامية الإيطالية المختصة في القانون الدولي، والتي تشغل منذ 2022 منصب المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة منذ عام 1967. وتدعو ألباني في تقاريرها إلى إنهاء الاحتلال وليس إلى إدارته. وقد دعت ألبانيز دول العالم إلى وقف تصدير السلاح إلى إسرائيل، بسبب انتهاكات الاحتلال الجسيمة بحق المدنيين. ووصفت الاحتلال مراراً بأنه نظام فصل عنصري (أپرتايد). كذلك وصفت ما يجري في قطاع غزة بأنه قد يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أهمية ألبانيز أنها من موقعها ومنبرها تعطي دفعة لأنصار القضية الفلسطينية من شتى أرجاء الأرض، وخصوصاً من الأوروبيين والأميركيين.

بسبب مواقفها الشجاعة، تتعرض ألبانيز بصورة مستمرة إلى هجوم من قبل اللوبيات المؤيدة لإسرائيل، ويطالبون بإقالتها من منصبها لإسكات هذا الصوت الحُرّ.

ترامب بدوره فرض عقوبات مالية ضدها، ووصفها وزير خارجيته ماركو روبيو بأنها معادية للسامية وداعمة للإرهاب، وبأنها تقود حرباً سياسية واقتصادية ضد امريكا واسرائيل. وهذا ما يؤكد أهمية ترشيحها لهذه الجائزة، وإن كانت هناك بعض التساؤلات حول نزاهة منحها في بعض المرات.

فرانثيسكا ألباني كانت هدفا للمسؤولين المريكبيين الذين لم يفوتوا فرصة للهجوم عليها حيث قال وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، في منشور على موقع «إكس» «أفرض عقوبات على مقررة الأمم المتحدة

بسبب تعنت نتنياهو:

أيام حاسمة أمام مفاوضات غزة



بعد أيام من مؤشرات الانفراج والتفاؤل الحذر بإمكانية التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، عادت أجواء التشاؤم لتخيم من جديد على المشهد السياسي، في ظل تعثر المفاوضات وظهور خلافات حادة في التفاصيل النهائية. هذه التطورات تعيد الملف إلى نقطة الصفر، وتطرح تساؤلات جادة حول نوايا الأطراف، وفي مقدمتها الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو، التي تبدو مترددة في المضي قدماً نحو اتفاق شامل، بالرغم من الضغوط الإقليمية والدولية المتزايدة.

مفاوضات تتأرجح بين التقدم والتراجع

كانت الأيام الماضية حبلًا بالحراك الدبلوماسي النشط، حيث انخرطت أطراف إقليمية ودولية مؤثرة في جهود مكثفة لإحياء المفاوضات المتعثرة، وعلى رأسها قطر ومصر والولايات المتحدة. وتجلت الجهود بشكل بارز من خلال اتصالات عالية المستوى، كان أبرزها اتصال مباشر بين أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي عاد إلى الواجهة كطرف فاعل في ملف الوساطة، عبر علاقاته القوية مع عدد من الأطراف الإقليمية.

كشف رجل الأعمال الفلسطيني بشارة بحبح، الذي يلعب دور الوسيط غير الرسمي بين حركة حماس والإدارة الأمريكية، أن هذا الاتصال جرى بهدف إنقاذ مسار التفاوض من الانهيار الكامل. وفي منشور له على موقع فيسبوك، أوضح بحبح أن الاتصال يعكس جدية الطرفين في دفع الأمور نحو تهدئة، رغم استمرار بعض العقبات الجوهرية.

غير أن هذا الحراك الدبلوماسي لم ينعكس حتى الآن على الأرض بنتائج ملموسة، حيث لا تزال الخلافات

الوزير الإسرائيلي اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش، وهي غير مقبولة للرئيس ترامب.

وجاءت الضغوط الدولية أكلها مؤقتاً، حيث أفادت مصادر بأن الوفد الإسرائيلي المفاوض في الدوحة قدم خرائط جديدة مساء الأحد، استجابة لطلب الوسطاء، وخصوصاً الجانب القطري الذي أبلغ الإسرائيليين أن الخرائط القديمة لا يمكن أن تؤدي إلى

استمراراً للاحتلال، وينسف أي أسس لسلام أو تهدئة.

المثير للانتباه أن هذا الرفض لم يأت من حماس وحدها، بل أيده وسطاء رئيسيون، مثل قطر والولايات المتحدة. وأكد مبعوث ترامب إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، في تصريحات للقناة ذاته، أن كل خارطة إسرائيلية تُبقي على احتلال مناطق واسعة من القطاع، تشبه إلى حد كبير خطط

تنازلات حقيقية تفتح الطريق أمام وقف شامل ومستدام لإطلاق النار.

وفق تسريبات نُشرت عبر القناة 12 العبرية، فإن إسرائيل اقترحت خرائط تُبقي على وجودها العسكري في ما يقارب 40% من مساحة قطاع غزة، تحت ذريعة الاحتياجات الأمنية. وهو ما رفضته حركة حماس بشكل قاطع، معتبرة أن بقاء أي وجود عسكري إسرائيلي داخل القطاع يُعدّ

قائمة، لا سيما في ما يتعلق بترتيبات ما بعد إطلاق النار، وهي النقطة الأكثر تعقيداً في هذه المرحلة من المفاوضات.

خرائط الانسحاب: العقبة الكبرى ربما تكون خرائط الانسحاب التي قدمها الجانب الإسرائيلي إلى الوسطاء هي العقبة الأبرز التي تهدد بانتهاء المفاوضات، وتكشف في الوقت ذاته عن مدى تعنت حكومة نتنياهو في تقديم

كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس، عن محاولة مقاتليها أسر أحد جنود الاحتلال في كمين مركب نفذته شرقي مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة. وأوضحت القسام، في بيان عبر حسابها في تلغرام أن مقاتليها تمكنوا من الإغارة على تجمع لجنود الاحتلال وألياته العسكرية في منطقة عيسان الكبيرة شرقي خان يونس. كما توعد أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب القسام، جيش الاحتلال بتكبيده خسائر يومية من شمال القطاع إلى جنوبه ضمن معركة استنزاف، ملمحاً إلى أن المقاومة في غزة قد تتمكن قريباً من أسر جنود إسرائيليين. وتشير تقديرات أمنية إسرائيلية إلى أن المقاومة تمتلك الجاهزية اللوجستية والتنظيمية لتنفيذ عمليات اختطاف معقدة في مناطق الاشتباك.

وبحسب وسائل إعلام عبرية، فإن عملية أسر الجنود، في حال حصولها، ستعد تغييراً جذرياً في قواعد الاشتباك، وقد تدفع القيادة الإسرائيلية إلى خطوات انتقامية واسعة في غزة، من بينها توسيع الهجوم البري أو اغتيالات مركزة.

لكن في المقابل يرى مراقبون إسرائيليون أن نتنياهو قد يجد نفسه تحت ضغط سياسي وشعبي متزايد للدخول في صفقة تبادل جديدة. وفي المحصلة، تقف المفاوضات حول غزة اليوم عند مفترق طرق حاد. فإما اتفاق يجنب المدنيين مزيداً من الدمار والموت، ويفتح الباب لتسوية سياسية تضمن حقوق الفلسطينيين، أو انفجار جديد يعيد سيناريوهات الحرب الطويلة.

وما بين هذين الخيارين، تبقى مسؤولية نتنياهو وحكومته واضحة، إذ إن تعنتها حتى اللحظة يشكل العائق الأكبر أمام الوصول إلى تسوية عادلة ومستدامة. أما الوسطاء، فعليهم اليوم مضاعفة الضغط، ليس فقط لإقناع حماس بتقديم تنازلات، بل أيضاً لدفع إسرائيل نحو الواقعية السياسية، بعيداً عن أجندات اليمين المتطرف.

ومهما كان مصير هذه الجولة من المفاوضات، فإن غزة ستبقى - كما كانت دائماً - اختباراً حقيقياً لضмир العالم، ولسياسات الأطراف الفاعلة في المنطقة. فهل نقرب من لحظة الحقيقة؟ أم أن التعنت الإسرائيلي سيعيد الجميع إلى نقطة الصفر؟

ويفتح الباب لتقسيم القطاع فعلياً.

الوساطة: طريق محفوف بالمخاطر الجهود القطرية والمصرية، المدعومة أمريكياً، تبدو حتى اللحظة الأكثر جدية في محاولة رأب الصدع. إلا أن استمرار التعنت الإسرائيلي قد يدفع هذه الوساطة إلى حافة الفشل، ما قد يترتب عليه عواقب إنسانية وسياسية خطيرة.

ويحذر مراقبون من أن فشل المفاوضات في هذه المرحلة قد يُفجّر جولة جديدة من التصعيد، تكون أكثر دموية من سابقتها، خاصة أن الوضع الإنساني في غزة وصل إلى مرحلة كارثية، مع دمار البنية التحتية، وانهيار المنظومة الصحية، وتدهور الأوضاع المعيشية للمبنيون فلسطيني محاصرين منذ سنوات.

ومع أن الوسطاء ما زالوا يأملون في إقناع الطرفين بتقديم تنازلات متبادلة، فإن مؤشرات الساعات الأخيرة لا توحى بأن الحكومة الإسرائيلية مستعدة لذلك. بل على العكس، يشير مراقبون إلى أن نتنياهو يعتمد تضخيم الخلافات، بهدف استثمار الوقت في ترتيب أوراقه السياسية داخلياً.

من الناحية السياسية، تبدو الأيام والساعات المقبلة حاسمة بالفعل، إذ يُتوقع أن يُعرض الاتفاق الجديد بصيغته المعدلة على قيادة حماس في غزة والدوحة، بعد تعديلات طرأت على الخرائط التي قدّمها إسرائيل. ومع أن الاتفاق، في شكله الحالي، لا يلبي جميع شروط الفصائل الفلسطينية، فإن الوسطاء يسعون إلى تمريره كمرحلة أولى، يتم استكمالها لاحقاً من خلال ترتيبات أمنية وسياسية أشمل.

ورغم أن هناك من يراهن على صفقة شاملة، تؤدي إلى إطلاق سراح أسرى فلسطينيين مقابل الجنود الإسرائيليين لدى حماس، فإن التقديرات الأقرب تشير إلى أن الاتفاق المنتظر سيكون تدريجياً، يبدأ بوقف إطلاق النار، وتوسيع دخول المساعدات، مقابل انسحاب جزئي لقوات الاحتلال.

خيار المقاومة

وسبق أن اعتبرت قيادات في حماس أن الاحتلال لا يستجيب إلا بلغة القوة، وأنه ما دام العدوان مستمراً فإن جميع الخيارات مفتوحة، ومن ضمنها أسر جنود جدد. وكشفت



طاولية المفاوضات، بهدف إطالة أمد الحرب، وصرف الأنظار عن أزماته الداخلية المتفاقمة، بما في ذلك ملفات الفساد التي تلاحقه، والانقسامات المتزايدة داخل المجتمع الإسرائيلي.

الخبر في الشأن الإسرائيلي، عصمت منصور، أكد أن حكومة نتنياهو ليست في عجلة من أمرها للتوصل إلى اتفاق، مضيفاً أن اليمين الإسرائيلي المتشدد يرى في استمرار القتال وسيلة للضغط على غزة، وتحقيق مكاسب سياسية داخلية، سواء عبر الحسم العسكري أو من خلال فرض اتفاق منقوص.

وأشار منصور إلى أن خرائط المنطقة العازلة التي تقترحها إسرائيل تتضمن عملياً إنشاء شريط أمني داخل غزة، وهو ما ترفضه حماس، ليس فقط لأنه يُكرّس الاحتلال، بل لأنه يشكل مساساً بالسيادة الفلسطينية،

من جهته، ظهر رئيس فريق التفاوض الإسرائيلي، الوزير رون ديرمر، بموقف أقل تفاؤلاً، رغم محاولاته إظهار انفتاحه على تفاهات مؤقتة. وقال: نأمل أن نصل إلى وقف إطلاق نار مؤقت قد يقود إلى اتفاق دائم، شرط أن لا تبقى حماس في الحكم.

هذا الشرط الإسرائيلي، الذي يتكرر في كل جولة تفاوض، يعكس رؤية سياسية لا تتماشى مع منطق التسويات، ويبدو أنه يستخدم كأداة للمماطلة والضغط، خاصة مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية، حيث يسعى نتنياهو لتعزيز موقفه الداخلي من خلال خطاب أمني متشدد.

ويرى محللون أن تمسك نتنياهو بشروطه الصعبة، مثل بقاء قواته داخل غزة، أو اشتراط إنهاء حكم حماس، ليس سوى محاولة لتفخيخ

تقدم حقيقي. لكن وعلى الرغم من هذه الخطوة، لم يتم الإعلان عن حدوث اختراق جوهري، بل بقيت الفجوة قائمة، لا سيما حول منطقة موراج المحاذية للحدود مع إسرائيل، التي تسعى حكومة نتنياهو لتحويلها إلى منطقة أمنية عازلة بعمق كيلومترات داخل أراضي غزة.

تفاؤل أمريكي وسط حذر إسرائيلي في مواجهة هذا التوتر، صدرت تصريحات مختلفة من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي توحى بتباين في التوجهات. ففي حين أعرب الرئيس دونالد ترامب عن أمله في التوصل إلى اتفاق خلال أسبوع، أكد أن المفاوضات تمضي قدماً، وإن كانت ببطء، مشيراً إلى جهود تبذلها إدارته لإقناع الأطراف بالتهدة.



غزة تختنق والعالم يشاهد بصمت أزمة وقود تشل الحياة والموت يتربص بالملايين

غزة أن نحو 70% من الآبار خرجت عن الخدمة، نتيجة لعدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المضخات والمنشآت المتعلقة بتوزيع المياه.

وأكدت تلك المصادر أن الاحتلال الإسرائيلي لم يسمح منذ مارس الماضي بإدخال أي كمية من الوقود المخصص لقطاع المياه، ما اضطر الجهات المختصة في غزة إلى استخدام ما تبقى من مخزون الوقود في مكاتب وكالة الأمم المتحدة في الجنوب.

إلا أن هذا المخزون شارب على النفاد، ولا يتوقع أن يصمد لأكثر من أسبوع، ما يعني أن مئات الآلاف من العائلات ستُحرم من المياه خلال أيام قليلة، في ظل ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف.

الأمراض تتفشى في ظل غياب النظافة

إلى جانب أزمة المياه، تلوح في الأفق أزمة صحية جديدة ناتجة عن تراكم النفايات وانتهاء خدمات الصرف

خدمات الإنقاذ نتيجة توقف جميع سيارات الإسعاف والإطفاء عن العمل باستثناء مركبة واحدة، بسبب نفاد الوقود وعدم توفر قطع الغيار.

وصرح المتحدث باسم الدفاع المدني في غزة أن الفرق تلجأ إلى استخدام سيارات مدنية في عمليات الإنقاذ، وهو أمر غير عملي وغير فعال، وخاصة في ظل القصف الكثيف ووجود عالقين تحت الأنقاض في مختلف أنحاء القطاع.

كما أشار إلى أن عناصر الدفاع المدني يعملون بأيديهم في كثير من المواقع بسبب غياب المعدات، وهو ما يُعرضهم للخطر ويؤخر عمليات الإنقاذ بشكل كبير، وأضاف إن غياب الوقود والإمكانات يحول دون التعامل مع الحرائق التي تندلع نتيجة القصف، أو انتشار الشهداء والمصابين من تحت الركام، ما يزيد من حيلة الضحايا.

أزمة المياه: العطش ينهش غزة
أما فيما يخص قطاع المياه، فقد أعلنت مصادر في مصلحة المياه في

موقف الأمم المتحدة: 7500 لتر لا تكفي

استيثنان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أوضح أن المنظمة الأممية لم يُسمح لها إلا بإدخال 7500 لتر فقط من الوقود إلى قطاع غزة مؤخراً، وهو ما لا يكفي لتشغيل مستشفيات القطاع ليوم واحد، هذا الرقم الصادم يكشف مدى الإهمال المتعمد من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الذي يستمر في فرض القيود المشددة على إدخال الوقود والمساعدات الإنسانية للمدنيين.

وأكد دوجاريك أن الأمم المتحدة لا تستطيع مواصلة عملياتها الإنسانية في غزة دون تدفق منتظم وكاف للوقود، محذراً من أن القطاعات الحيوية كالصحة، والمياه، والنفايات الصلبة، على وشك الانهيار الكامل.

الدفاع المدني خارج الخدمة

من جانب آخر، تعاني فرق الدفاع المدني في غزة من عجز كامل في تقديم

الأقسام الحيوية مثل العناية المركزة، وحضانات الأطفال الخدج، وغرف العمليات، باتت مهددة بالتوقف الكامل نتيجة انقطاع التيار الكهربائي وتعطل المولدات بسبب نفاد الديزل.

وأكدت الوزارة أن المستشفيات تواجه ضغطاً هائلاً في ظل تدفق أعداد كبيرة من المصابين جراء القصف الإسرائيلي المكثف، في حين لا توجد وسائل كافية للتعامل مع هذا الكم من الضحايا، وقد اضطرت بعض المستشفيات إلى وقف بعض الخدمات الطبية الأساسية وتفرغ أقسام كاملة من المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية مستمرة.

في هذا السياق، أشار المتحدث باسم وزارة الصحة إلى أن ما تبقى من الوقود لا يكفي لتشغيل المستشفيات سوى لساعات قليلة في اليوم، وأن الاستنزاف المتواصل للوقود دون تعويض يجعل من استمرار تقديم الخدمات الصحية شبه مستحيل.

في الوقت الذي يواجهه فيه العالم أزمات سياسية واقتصادية متفرقة، هناك مأساة إنسانية تتصاعد بصمت قاتل في قطاع غزة، حيث يعيش أكثر من 2.2 مليون إنسان تحت وطأة حصار خانق طال أمده، وتفاقمت تداعياته منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية في أكتوبر 2023.

ومع استمرار العدوان وتوقف الإمدادات الحيوية، حذرت مصادر طبية ودولية من قرب انهيار شامل للقطاع الصحي في غزة نتيجة نفاد الوقود، ما ينذر بكارثة صحية وإنسانية غير مسبوقة.

انهيار المستشفيات: المرضى يصارعون الموت

أطلقت وزارة الصحة في غزة تحذيراً صارخاً عن خطورة الوضع الصحي في القطاع، مؤكدة أن عدداً كبيراً من المستشفيات والمراكز الطبية المتبقية توقفت عن العمل أو خففت قدرتها التشغيلية بشكل حاد بسبب نقص الوقود، وأشارت الوزارة إلى أن



جريح، العديد منهم بحاجة لرعاية صحية مستمرة. وفي ظل انقطاع الوقود، فإن أي تأخير في تشغيل المولدات قد يؤدي إلى كارثة جماعية.

مطالبات بتحرك قانوني دولي ضد الكيان الإسرائيلي

الجمعيات الحقوقية في غزة وخارجها طالبت بدورها بفتح تحقيق دولي حول سياسات الاحتلال الممنهجة في استهداف النظام الصحي، واعتبرت أن منع إدخال الوقود إلى مستشفيات غزة يرقى إلى جريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني، لكونه يستهدف المدنيين بشكل مباشر ويعرض حياتهم للخطر. وأكدت مؤسسات حقوقية أن «إسرائيل» تستخدم الوقود كسلاح ضغط سياسي وعسكري، وأن ذلك يجب أن يُدان من قبل المجتمع الدولي، ولا سيما أن القانون الدولي يحظر استخدام التجويع كأداة حرب.

ازدواجية المعايير الدولية

ورغم حجم المأساة، لا تزال ردود الفعل الدولية دون الحد الأدنى المطلوب، إذ يكتفي العديد من المسؤولين الغربيين بالتعبير عن «القلق» دون اتخاذ خطوات عملية لوقف الانتهاكات، وهذا الصمت الدولي يعكس ازدواجية واضحة في المعايير، حيث يتم التفاوض عن حصار غزة وحرمان سكانها من الوقود والماء والغذاء، في حين يتم التحرك الفوري عندما تتعرض مناطق أخرى من العالم لأزمات مشابهة.

إن أزمة الوقود في غزة ليست مجرد مسألة لوجستية أو تقنية، بل هي جريمة إنسانية مكتملة الأركان تُرتكب على مرأى ومسمع من العالم، إن ترك أكثر من مليوني إنسان يواجهون الموت جوعاً أو عطشاً أو مرضاً أو تحت الأنقاض، دون أي تدخل فاعل، يشكل وصمة عار على جبين المجتمع الدولي.

المطلوب الآن ليس فقط إصدار بيانات شجب واستنكار، بل اتخاذ خطوات عملية وفورية لضمان تدفق الوقود والمساعدات إلى غزة، ووقف آلة الحرب والدمار التي تطحن البشر والحجر. فالزمن ينفذ، وكل يوم تأخير يعني مزيداً من الأرواح التي تُزهق، ومزيداً من الأطفال الذين يُحرمون من حقهم في الحياة.



وناشدت وزارة الصحة كل الجهات الدولية، بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة أطباء بلا حدود، وبرنامج الغذاء العالمي، بتوفير ممر إنساني عاجل ودائم لإدخال الوقود والمستلزمات الطبية إلى القطاع. يُذكر أن مجمع الشفاء الطبي، الواقع في غرب مدينة غزة، تعرض خلال الأشهر الأولى من العدوان الإسرائيلي لعدة هجمات دموية أسفرت عن تدمير أجزاء واسعة من بناه التحتية، من أقسام الطوارئ والعناية المركزة، إلى المشرحة ووحدات العمليات، وقد وثقت تقارير حقوقية عدة، من بينها تقرير لـ«هيومن رايتس ووتش»، استخدام الجيش الإسرائيلي للقوة المفرطة داخل محيط المستشفى، ما تسبب بمقتل وجرح العشرات من المرضى والطواقم الطبية. ويصف العاملون في الشفاء المشهد الحالي بأنه «الأقصى منذ بدء الحرب»، إذ لا كهرباء، لا ماء، لا أدوية، والكوادر الطبية تعمل لأكثر من 20 ساعة متواصلة دون توقف أو راحة.

الأرقام تتحدث: مئات الأرواح مهددة

بحسب وزارة الصحة في غزة، فإن أكثر من 1200 مريض بحاجة يومية للكهرباء لتشغيل أجهزة حيوية، مثل التنفس الصناعي، غسيل الكلى، والأوكسجين، ومن بين هؤلاء، 47 طفلاً خديجاً يتواجدون في الحاضنات الكهربائية في مجمع الشفاء فقط. كما أفادت الوزارة بأن عدد المصابين جراء العدوان الإسرائيلي تجاوز 65 ألف

المسؤولية

في بيان رسمي صدر عن وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، تم التأكيد على أن الوضع الصحي «لم يعد يحتفل أي تأخير أو تقاعس من المجتمع الدولي»، وقالت الوزارة إن الاحتلال الإسرائيلي يمارس سياسة «الموت البطيء» بحق الفلسطينيين عبر الحصار ومنع الوقود والمستلزمات الطبية.

وأضافت: «نحذر من انهيار كامل للمنظومة الصحية في قطاع غزة، ونطالب كافة الجهات الدولية بالتدخل العاجل والضغط على الاحتلال لفتح المعابر وإدخال الوقود والمساعدات الإنسانية».

وأكدت الوزارة أن عددًا كبيرًا من المستشفيات في مختلف محافظات غزة تعاني من نفس الأزمة، وليس فقط مستشفى الشفاء، مشيرة إلى أن المستشفيات الميدانية والمنشآت الطبية الأخرى تُدار حالياً بطريقة يدوية وبدائية بسبب غياب الكهرباء والمعدات.

صمت دولي مخز ومطالبات عاجلة بفتح ممر إنساني دائم في وقت يتصاعد فيه التدهور الصحي، يزداد الاستياء الشعبي والرسمي في غزة من الصمت الدولي المخزي، إذ لم تصدر حتى اللحظة أي مواقف حازمة من قبل المؤسسات الأممية الكبرى مثل منظمة الصحة العالمية أو مجلس الأمن الدولي، تجاه ما يجري في غزة من «قتل منظم تحت مسمى الحصار».

رسمي بقطع الكهرباء بالكامل

في بيان رسمي صدر عن إدارة مجمع الشفاء الطبي، تم الإعلان عن انقطاع كامل للتيار الكهربائي داخل المستشفى، نتيجة نفاذ الوقود وعدم توافر أي بديل لتشغيل المولدات، وذكر البيان أن المستشفى يعجز حالياً عن تشغيل أقسام العناية المركزة، حضانات الأطفال، وأجهزة غسيل الكلى، مما يهدد حياة مئات المرضى. وأضاف البيان: «نحن على أعتاب كارثة إنسانية غير مسبوقة، المرضى في العناية المكثفة والأطفال الخرج في الحاضنات يموتون أمام أعيننا دون أن نتمكن من إنقاذهم».

ووفقاً لإدارة المستشفى، فإن كمية الوقود المتبقية بالكاد تكفي لساعات قليلة، وإن لم يتم التزود بها فوراً، فإن مئات الأرواح ستكون في مهبّ الخطر. لم تتوقف الكارثة عند حد انقطاع الكهرباء، بل امتدت لتشمل تدهوراً خطيراً في الأوضاع الصحية والبيئية، حيث أعلنت إدارة الشفاء عن تسجيل حالات متعددة من مرض التهاب السحايا بسبب غياب المياه الصالحة للشرب، وتدهور النظافة العامة داخل القطاع.

وأوضح الدكتور أبو سلمية أن «الاحتلال يمنع إدخال حتى أبسط المستلزمات الطبية، إلى جانب منع إدخال الوقود، ما يجعل السيطرة على الأوبئة مستحيلاً، نحن أمام انهيار صحي شامل».

وزارة الصحة في غزة: الوضع يخرج عن السيطرة والاحتلال يتحمل

الصحي، فقد توقفت محطات تحلية المياه بسبب انقطاع الكهرباء، كما تراكمت أطنان من النفايات في محيط مخيمات النازحين، الأمر الذي يهدد بانتشار أوبئة وأمراض خطيرة بين السكان، وخاصة الأطفال والمسنين.

وأوضح الدكتور مروان الهمص، مدير المستشفيات الميدانية في غزة، أن القطاع الصحي لم يعد قادراً على التعامل مع تفشي الأمراض، وخصوصاً مع وجود مئات الآلاف من النازحين الذين يفتقرون إلى أبسط وسائل النظافة الشخصية. وأكد أن 95% من سكان غزة يفتقرون للماء الكافي لاستخدامه في الشرب أو الغسل أو الاستحمام، ما يخلق بيئة خصبة لانتشار الأمراض الجلدية والتنفسية والمعدية.

في ظل هذا الوضع الكارثي، تتعالى الأصوات المحلية والدولية للمطالبة بوقف الحرب ورفع الحصار فوراً، وقال الدكتور الهمص إن الحل الوحيد لوقف هذه الكارثة الإنسانية هو إنهاء العدوان الإسرائيلي فوراً، وفتح المعابر بشكل دائم لإدخال الوقود والمياه والمستلزمات الطبية.

كما دعت منظمات حقوق الإنسان، ومن بينها «أطباء بلا حدود» و«الصليب الأحمر الدولي»، المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل والضغط على إسرائيل للسماح بمرور المساعدات الإنسانية دون شروط.

مدير الشفاء: إن لم يصل الوقود سنشهد ساعات حرجية

الدكتور محمد أبو سلمية، مدير مجمع الشفاء الطبي، حذر في تصريحات صحفية من أن القطاع الصحي في غزة «يدخل مرحلة الموت البطيء»، وقال إن استمرار منع إدخال الوقود من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي يعني توقف الأجهزة الطبية الحيوية، كأجهزة التنفس الصناعي، محطات الأوكسجين، والحاضنات الخاصة بالأطفال الخرج.

وأكد أبو سلمية أن «الاحتلال لا يُدخل الوقود إلا بنظام القطرة - قطرة، وهو أسلوب يضعنا في حالة طوارئ مستمرة ولا يمكن معه تشغيل أي مستشفى بشكل مستقر»، وأضاف: «الوضع الصحي في مستشفياتنا كارثي، وإذا لم يتم إدخال الوقود خلال ساعات، فإن مئات المرضى والجرحى سيفقدون حياتهم».

الظلام يخيم على الشفاء: إعلان

الملعب التونسي انتديات هادفة رغم العراقيل

في مشهد بعيد عن الصخب الإعلامي، يتقدم الملعب التونسي بخطى ثابتة نحو تعزيز صفوفه، حيث تعاقد مع قائد الأولمبي الباجي السابق أسكندر الصغير في صفقة مدتها موسمان، تُوصف بأنها ذكية وفعالة.

و كما يتدرب مع الفريق لاعب آخر لم يُعلن عنه رسمياً بعد، بسبب إشكال إداري عالق، ما يُؤكد وجود تحركات إضافية بصدد التبلور.

الفرجاني ساسي تجديد الثقة في دوري نجوم قطر

بعيداً عن التحركات المحلية، يُواصل النجم الدولي الفرجاني ساسي رحلته مع نادي الغرافة القطري بتجديد عقده، تأكيداً على استقراره المهني في دوري يوفّر تنافسية عالية وإطاراً احترافياً يتماشى مع تطّعات اللاعب.

يعكس تنوع الصفقات هذا الصيف اختلافاً في السياسات بين الأندية التونسية. فالبعض يراهن على الأسماء الرنانة لتأمين لأرضاء الجماهير، بينما يفضل البعض الآخر البناء التدريجي، بعيداً عن الأضواء. في كلتا الحالتين، تبقى النتائج هي الحكم الحقيقي على نجاعة هذه التحركات.

فهل يكفي انتداب كايثا وبوعصيدة وراشد لإنهاء الجدل في الترجي؟ وهل ينجح النادي في حسم صفقة معز الحاج علي؟ وهل تكون عودة النجم للمواهب الإفريقية خطوة موفقة؟ وما تأثير مغادرة لاعبين مؤثرين على النادي الإفريقي؟ هذه الأسئلة ستظل تُشغل الجماهير حتى ينطلق الموسم الجديد، ليُخبرنا الملعب بما أخفاه الميركاتو.



مازالَت معلقة، في ظل دخول أندية عربية أخرى على الخط، وعدم حسم الصفقة رسمياً حتى كتابة هذه السطور.

ومع ذلك، لم يقف الترجي مكتوف اليدين، بل أعلن رسمياً عن تعاقد مع الظهير الأيمن الموريتاني إبراهيم كايثا، قائداً من نادي مازيمبي، وهو انتداب يرمز إلى القوة والجرأة، لما يمتاز به اللاعب من تجربة قارية معتبرة.

كما ضمّ الفريق الشايبين أحمد بوعصيدة ويونس راشد، في خطوة تجمع بين الرؤية المستقبلية وتدعيم الرصيد البشري، ما يعكس إستراتيجية متكاملة المتمثلة في المنافسة على الألقاب والتأسيس لمشروع طويل الأمد.

و في المقابل، تتجه الأنظار نحو اللاعب معتز الزدام، الذي ينتهي عقده مع الترجي في 2026، إلا أن مصادرنا تؤكد وجود نية متبادلة لإنهاء العلاقة مبكراً، خاصة مع دخول أندية مصرية على خط الاهتمام بخدماته. اجتماع منتظر بين الزدام ورئيس النادي حمدي المدب قد يحسم مستقبل اللاعب قريباً.

النجم الساحلي عودة للوهية الإفريقية بحلة شبابية

النجم الساحلي يعود إلى قاعدة كان قد أهملها سابقاً و هي الاعتماد على المواهب الإفريقية الصاعدة. ويبدو هذا جلياً في تعاقد مع السنغالي موسى سونغور، صاحب الـ19 عاماً، قادماً من الوحدة الإماراتي، وهو لاعب يُقال إن زبير بية لعب دوراً رئيسياً في جلبه. صفقة تعكس تطلع النجم لبناء فريق بمواهب يمكن صقلها داخلياً لصنع الفارق.

و كما عزّز الفريق صفوفه بالحارس السابق للنادي الصفاقسي صبري بن حسن، في خطوة تُعيد التوازن الدفاعي وتمنح الفريق مرونة أكبر في التمركز الخلفي.

النادي الإفريقي مغادرة سيماكولا نحو الإمارات

رغم غياب الإعلانات المدوّية، فإن النادي الإفريقي يشهد تحولات هادئة، أبرزها مغادرة اللاعب سيماكولا نحو نادي الوحدة الإماراتي. انتقال يفتح المجال لإعادة تقييم تركيبة الفريق وي طرح أسئلة حول مستقبل الرصيد البشري المتبقي لدي الإطار الفني و المدرب محمد الساحلي.



اخبار الميركاتو التونسي محمد الدريدي

الترجي يبحث عن الحل الهجومي و النجم يراهن على المواهب الافريقية

في قلب المشهد الكروي هذا الصيف، يشهد الميركاتو كغيره من القطاعات والنشاطات حركية، تُشبه رقصة تكتيكية تُؤدّى على أوتار المال، والطموح، والانتماء. الأندية لم تعد تكتفي بالتعديل، بل تسعى للتموقع، وللإستثمار، ولإعادة رسم مشروعاتها الفنية والرياضية رغم المشاكل المادية التي تعيشها جل الأندية التونسية.

وفي طليعة هذه التحركات، يأتي الترجي الرياضي، الذي لا يكتفي بتجديد الدماء، بل يسعى لفرض سيطرته على خارطة الصفقات.

الترجي الرياضي هل تتم صفقة معز الحاج علي؟



من أبرز العناوين التي تتصدر حديث الجماهير، هو سعي الترجي الرياضي إلى ضم مهاجم الاتحاد المنستيري معز الحاج علي. صفقة مُحتملة تتجاوز الجانب الفني، لأنها تعبّر عن رغبة الترجي في استرجاع الهيبة الهجومية. هذا وتفيد مصادر مطلّعة أن المحادثات متواصلة، وسط تفاوت في وجهات النظر المالية والفنية، حيث يُعتبر اللاعب مكسباً قادراً على تقديم الإضافة فوراً، خاصة مع خروجه من موسم ناجح مع الاتحاد. لكن هل ينجح الترجي فعلاً في ضم الحاج علي؟ الإجابة

تسحب روزنامتها غدا حتى تكون بطولتنا في مستوى الانتظارات

صابر الحرشاني

تسحب غدا السبت رزنامة بطولة الرابطة المحترفة الأولى، وسط ترقباً لانطلاق الموسم الرياضي مطلع أوت المقبل، واملأ في أن تتحقق فيه انتظارات العائلة الرياضية. ومع انطلاقة كل موسم رياضي تتعالى الأصوات المطالبة ببطولة نظيفة، لا يشوبها جدل تحكيمي، ولا تُدار من خارج الملاعب، ولا تتحول فيها البيانات إلى سلاح يومي في معركة عبثية. فالجمهور ملّ من صور التظلم، والتشكيك، والشتائم المتبادلة، ولم يعد مستعداً لتقبل موسم آخر يُدار بغير الروح الرياضية، وتُختزل فيه الكرة في نتائج مشبوهة أو صراعات جانبية.

وتكرر الحديث عن التغيير في كل موسم دون أن تتغير الطبائع، فالأندية مازالت تفتقد إلى التنظيم الإداري المحترف، والهياكل المشرفة لم تُراجع ألياتها بعمق، والتحكيم مازال محل ريبة، والملاعب لم تُؤهل بالحد الأدنى الذي يسمح بخوض منافسات لاثقة، ورغم كل هذه النقائص، لا يتوقف الخطاب عن التبشير بـ«الانطلاقة الجديدة»، دون أدنى ضمانات. وتُعدّ مسألة غياب الملاعب أحد أكبر التحديات التي تُهدد مصداقية البطولة، إذ لا يعقل أن تدخل فرق محترفة موسماً جديداً دون ملعب قار، أو أن تُجرى مقابلات دون حضور جماهيري بسبب تردي البنية التحتية أو بطء الأشغال أو مشاكل التسيير بين السلطات المحلية والجامعة، فال ميدان هو الفضاء الطبيعي للتنافس، وكل تعطيل في هذا الجانب يمس جوهر الرياضة ويُفْرِغها من مضمونها. وتُطرح قضية العنف من جديد باعتبارها عائقاً مزمناً، لا فقط في المداخل بل حتى في التصريحات، وفي سلوك المسؤولين واللاعبين، فبطولة لا تُؤمّن أجواءها لا يمكن أن تطالب بجمهور منضبط، وبيئة مشحونة بالكراهية

لا يمكن أن تنتج كرة نظيفة، والمسؤولية هنا لا تقع على الأمن وحده، بل على كل من يغذّي الخطاب العدائي من موقعه، سواء في الإدارة أو الإعلام أو الفضاء الرقمي. وتكمن خطورة التراشق الدائم في كونه يخلق مناخاً غير سوي، يصرف الأذهان عن المتعة الكروية، ويُربك مسار البطولة كلما بدأ في التماسك، والمشكلة لا تكمن في وجود أخطاء، فذلك جزء من اللعبة، بل في الإصرار على تحويل كل خطأ إلى أزمة. ويُعدّ التحكيم من الملفات الحارقة، لا لأن الحكام سيئون بالضرورة، بل لأن غياب الشفافية والتكوين المستمر والتواصل المؤسساتي هو ما يغذي الشك والرفض، والشارع الرياضي لا يطلب الكمال، بل يطلب عدالة نسبية، ووضوحاً في الاختيارات، وحوكمة واضحة تجعل من التحكيم جزءاً من الحل لا أصلاً للمشكل. وتنتظر الجماهير بطولة ترتقي فنياً، لا بمجرد الأسماء بل من خلال الإيقاع، والروح، والتنظيم، ونظافة اللعب، فالفوز لا يُقاس بالنقاط فقط، بل بمستوى العروض، واحترام

الخصم، وانضباط اللاعبين، وقدرة المدربين على بناء فرق لا تُراهن على الهفوات بل تصنع الفارق بأسلوبها وقيمتها.

وإذا ما تحسّن الاداء لبطولة الرابطة المحترفة الأولى فإن ذلك سينعكس بالضرورة على اداء المنتخب الوطني التونسي لكرة القدم لتحقيق التالى على المستوى القاري الافريقي او العربي

ويبدو أن مطلب التنافس الحقيقي لم يعد ترفاً بل ضرورة، لأن هيمنة أسماء بعينها، مقابل تراجع الفرق الأخرى، أضّر بالصورة العامة، وأضعف التشويق، والمطلوب اليوم هو توزيع عادل للفرص، لا عبر مجاملة في التعيينات، بل عبر تمكين الأندية من مناخ يساعد على العمل، ويُجَنّبها الهزات المتكررة الناتجة عن سوء التسيير أو غياب التمويل أو ضعف البنية التحتية.

وتُطرح من جديد مسألة غياب الجمهور في عدة ملاعب، سواء بسبب العقوبات أو ظروف المنشآت أو مخاوف أمنية، وهو غياب يُفقد البطولة معناها، ويحوّلها إلى فرجة ناقصة، لا تتجاوز الشاشات ولا تخلق الحماسة الضرورية. فالجمهور ليس مجرد ديكور، بل هو شريك كامل في النجاح، ولا يمكن تصوّر بطولة حقيقية في غيابه.

ويستوجب الارتقاء بالبطولة إصلاحاً عميقاً في علاقة الأندية بالمال، لأن التسيير في غياب موارد قارة لا يُنتج إلا العجز، والنزاع، والاعتماد المفرط على الأشخاص. وبدون شفافية مالية، ومحاسبة واضحة، ورؤية اقتصادية، ستظل الأندية تدور في نفس الدائرة، وتُرحّل أزماتها من موسم إلى آخر.

ويُمثّل الإعلام طرفاً أساسياً في هذا البناء، بوصفه فاعلاً في ضبط الإيقاع، وتحفيز التغيير، ومقاومة التحييش، فكل بطولة تُحرّض إعلامياً على الصدام، وتُصدر بمنطق الإثارة الرخيصة، مصيرها الانفجار، وكل تغطية تفتقد للرصانة والمهنية تُفرغ المنافسة من معناها.

ويأمل كل متابع أن تكون رزنامة الغد فاتحة لموسم مختلف، لا بمفاجآتته الرياضية فقط، بل بهدوئه العام، وانضباطه، ومحدودية أزماته، واستعدادته لمصداقيته، فصورة البطولة لا ترسمها النتائج فقط، بل تحسمها أجواؤها، وأخلاقياتها، ومدى التزام أطرافها بقواعد اللعبة، وسقف التطلعات لم يعد يحتمل المزيد من التسويف.

ويُمكن لتونس أن تكون لها بطولة محترمة، بفضل ثرائها الكروي وتاريخ أندية وجمهورها العريض، لكن الإمكانيات وحدها لا تكفي إن لم تُحسن إدارتها.





لجميع اعلاناتكم

الاتصال بـ

الهاتف . 29 903 073